مصطلح تفسير القرآن: محاولة في رفع الإشكال المفهومي

الباحث عبد الحليم بلغيتي (*)

ملخص البحث

جاء هذا البحث ليحاول الإجابة عن **مشكلة مفاهيمية** طرحها مصطلح التفسير ومازال يطرحها، منطلقا من **دراسة معجمية وتأثيلية** لهذا المصطلح، وسالكا **مَهْيَعَ الإستقراء والوصف والتحليل** لما احتجنته كثير من مظان التراث الإسلامي اللغوية والتفسيرية حول هذا المصطلح، قاصدا بذلك النظر في الدلالة الإصطلاحية، لتوافق بذلك المفهوم القرآني للكلمة، وتنأى بها عن التوظيف الذي قد يكون آيلا إلى مهواة من الخطل والخلل المعرفي والإصطلاحي سحيقة.

وقد **وصلت** الدراسة إلى أن مصطلح التفسير منماز بخصيصة الربانية والقطع، وأنه أُسٌّ أساس ضمن نظرية التأويل بمعناه العام، والتي تقوم على التعامل مع آي القرآن الكريم وفق العمليات الخمس لتأويل القرآن وهي: **التلاوة بمنهج الدِّراسة، والبيان، والتفسير، والتأويل، والتدبر**.

ولأجل فتح أفق للبحث كانت أهم **توصية للدراسة** ضرورة التأكيد على أهمية النظر المعجمي والاصطلاحي في جملة من قضايا التفسير والتأويل، ولا يكون ذلك إلا بتأمل عميق في التركيب الجامع بين الدراسات المعجمية والإصطلاحية والقرآنية، ذلك أن المصطلح له تاريخ معجمي واستعمال لغوي

* باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية – المغرب.

واستدعاء قرآني، والمشاحة هاهنا والتدقيق مطلب آكد وحتمية معرفية وأمانة تاريخية.

الكلمات المفتاحية: التفسير، الدراسة المعجمية، التأويل، البيان، الدِّراسة، التَّدبر.

المقدمة

الحمد لله حق حمده، وما بنا من نعمة فمن عنده، والصلاة والسلام على نَجِيِّ خطابه، وصَفِّي كتابه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

مشكلة الموضوع:

قد يُظن بادئَ النظر أن الحديث عن مصطلح التفسير من حيث هو مصطلح تُراثي شرعي قديم كُتبت حوله الكتابات الصغيرة والمطولة فَأَقْنَحَتْ وأَرْوَتْ، واستمدت الأقلام من دواة المعارف فأسهبت في وصف المصطلح فبينت ووضحت واكتفت؛ ولكن المنهج الناظم لنسقية بناء المعارف والعلوم يأبى هذه المسلمة ويدفعها دفعا.

فما كان للتراث الشرعي ومصطلحاته أن ترفض الإستئناف العلمي الراشد الذي لا يأتي على الأصل فيقوضه، ولكنه يستأنف النظر الناضج في مفاهيم التراث وقضاياه ومصطلحاته؛ لأجل تجديد الفهم فيه وبعثه.

موضوع البحث وأهميته:

لذلك كان التفتيش في مصطلح التفسير - بشرط الإستئناف العلمي الناضج - بحثَ فهم وتجديد؛ مهيعا راشدا نحو تجديد أمور الدين وبعثها وسلامة فهمها، ولا تجديد للدين من حيث هو من السنن الشرعية والكونية إلا بتجديد العلم، ولا تجديد للعلم بدون تجديد لمصطلحاته الحمالة للمفاهيم والقضايا المؤثثة له، والناظمة لمبادئه ومقاصده.

ولعل مصطلح التفسير وما يتضمنه من قضايا مفاهيمية متداولة يستدعي المهتمين بهذا المجال العلمي من التراث الشرعي جديد النظر وجميل المقصد وسليم الفهم؛ ولا يكون بإرسال الفهم وتعليقه؛ ولكن لابد من ربطه بقواعد متينة، وضوابط شديدة لئلا يكون ذلك سبيلا إلى الإنزلاق إلى مَهْوَاةٍ من الغلط ساحقة تعيدنا القهقرى من حيث أردنا المضي نحو القابل الباعث لنهضة حضارية، ورشد منهجي يبنيان ولا يهدمان، يكملان ولا ينفيان.

حدود البحث وأهدافه ومقاصده:

يتغيا هذا البحث دراسة مصطلح التفسير دراسة معجمية، مع النظر في دلالته في التوظيف القرآني له، وبيان حدود المُسَاوَقَة مع مصطلحات تؤدي الوظيفة نفسها؛ وذلك من أجل تحقيق المقاصد الآتية:

- التدقيق عند إطلاق مصطلح تفسير القرآن الكريم.
- بيان خصيصة القطعية والربانية التي ينماز بها مصطلح التفسير.
- تجلية حدود العلائق بين العائلة المفاهيمية لتأويل القرآن بشكل عام، والتي يعتبر التفسير فردا منها.
- الإسهام في بناء أصول تأويل القرآن والنظرية التأويلية بالمعنى العام للتأويل.
- تجديد النظر في التعامل مع ما يصطلح عليه بمناهج التفسير أو مناهج المفسرين.

الدِّراسات السابقة:

لم أقف بعد على دراسة أُلِّفت رأسا في البحث المعجمي للتفسير باعتباره مصطلحا قرآنيا وعَلَما على عِلْم من أهم العلوم الإسلامية وأشرفها، وغاية ما ألف في ذلك إما أن يكون:

. بياناً في الدلالة المعجمية للفظة التفسير من خلال المعاجم اللغوية العربية القديمة والحديثة.

. بياناً وتأويلا للفظة التفسير الواردة في القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: { وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ }[الفرقان:33].

. محاولةً في اصطلاح مفهوم خاص بعلم التفسير، وذلك من خلال مصنفات علوم القرآن، أو ما اصطلح عليه بعلوم التفسير، وكذلك ما ألف حديثا حول أصول التفسير وقواعده، ومناهج التأليف فيه واتجاهات المفسرين، أو ما عُبِّر عنه بالتفسير والمفسرين، وقد ضمت هذه المؤلفات ضبطا لغويا لمصطلح التفسير ابتداء، ثم المراد به من حيث هو عَلَم على عِلْم من العلوم الإسلامية، أو حين دراسته وفق منهج مقارن بينه وبين مصطلح التأويل.

ولعل أهم ما يقترب من الدراسات لما أريد الوصول إليه؛ دراسة للدكتورة فريدة زُمرُّد، والتي جعلتْ سيماءها: **مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية** -، وبحثها نشره مركز الدراسات القرآنية التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية. وقد أفصحت الباحثة في الفصل الثاني من دراستها - الموسوم بقضايا التأويل في القرآن الكريم - عن التقاطع المفاهيمي بين التفسير والتأويل، سواء على مستوى الدلالة المعجمية اللغوية والإصلاحية والقرآنية، أو عند الإستعمال والتداول لدى كثير من العلماء بعد النزول القرآني، وخلصت الدكتورة - في هذه الجزئية من بحثها والتي لم تتجاوز (16) صفحة - إلى أن مصطلحيْ التفسير والتأويل استُعملا في فترة متقدمة بمعنى واحد إلى حدود القرون الهجرية الثلاثة الأولى، ومَنْ بعدهم بقليل نظرا لعدم الاحتياج إلى تدقيق المصطلحات والمفاهيم، ثم حصل التباعد المفهومي بينهما؛ باعتبار أن

التأويل صُرف إلى توجيه المعاني وترجيح المحتملات. واعتبرت الباحثة أن التفسير علم بالمعنى وهو شامل للقرآن الكريم، والتأويل علم بالتحقق الفعلي للشيء، فيكون التفسير مختلفا عن التأويل من جهة التحقق، وموصولا به من جهة كونه من البيان المُستأْثر به.

وجاءت دراستي هاته إجابة عن مجموعة من الإشكالات التي ناقشتها أطروحة الباحثة حول التفسير وتساوقه مع مصطلحي التأويل والتدبر، مع تدقيق في استعمالات اللفظة معجميا وتاريخيا، والإلماحة إلى الدلالة القرآنية، ومحاولة بناء هيكلة جامعة لمهايع التأويل بمعناه العام، والذي يشمل التفسير باعتباره أُسا أساسا من العملية التأويلية لآي الكتاب الحكيم، وهذا الأس يتميز - بخلاف ما وصلت إليه الباحثة - بالقطع والآكدية، وموصوف بالربانية والقدسية.

منهج البحث:

أما عن المنهج العلمي الذي أسعفني لإبراز ما وصلت إليه فكان في غالب شأن البحث منهجا وصفيا واستقرائيا، قدمت به المادة العلمية كما هي في الواقع عارضا إياها عرضا مرتبا منهجيا، وسالكا بها طريق التحليل والنقد والمناقشة.

خِطة البحث:

وقد نظمت بحثي هذا، - والذي جعلته موسوما ب: " **مصطلح تفسير القرآن: محاولة في رفع الإشكال المفهومي**" - وفق العناصر الآتية:

. المقدمة: وضمت مشكلة البحث، وموضوعه وأهميته، وحدوده ومقاصده وأهدافه، وما ألف سابقا من دراسات متساوقة مع البحث من قريب أو من بعيد.

. المبحث الأول: مصطلح التفسير من التفتيش المعجمي إلى تنقيح الدلالة.

. المبحث الثاني: مصطلح التفسير من الإستعمال القرآني إلى الدلالة القرآنية.

. المبحث الثالث: مصطلح التفسير من الدلالة القرآنية إلى التَّجوز في الإِستعمال.

. المبحث الرابع: من خصوصية مصطلح التفسير إلى عمومية مفهوم التأويل.

. الخاتمة: واشتملت على أهم نتائج الدراسة وبعض المقترحات.

. الفهارس: ضمت ثَبَتا للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: مصطلح التفسير من التفتيش المعجمي إلى تنقيح الدلالة:

إن النظر في مصطلح التفسير أمر لازم احتراما للمنهج العلمي الباني للعلوم النسقية والقاعدية، باعتبار أن المصطلح هو الآلة الأولى التي عليها مدار العلم كله، وهو «أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدوَّنة والفنون المروَّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يُعلم بذلك لا يُتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا وإلى انغمامه دليلا»[1].

والمقصود أن محاولة بناء علم التفسير أو علوم التفسير - إن صحت العبارة واستقامت الضميمة منهجا وعلما - يحتاج لزوما إلى بناء مصطلح التفسير من حيث هو العلم، إذ **المصطلح هو العلم**[2] كما عبر عن ذلك الدكتور فريد الأنصاري.

إن أي محاولة لبناء علوم التفسير لا تستقيم من حيت الترتيب النسقي للعلوم إلا بضبط دقيق لمصطلح التفسير من خلال تفتيش تاريخي للمعاجم اللغوية؛ بقصد دراسة معجمية لهذا المصطلح.

والهدف من ذلك كله **بَيَانُ وتَبَيُّنُ** المراد بدقة من مصطلح التفسير، «تبين في واقعه، وعبر تاريخه، ولدى ممثليه أفرادا وطوائف. وبيان المراد منه كذلك للناس، في الواقع والتاريخ معا، وبما أن المصطلحات من العلم في الموقع الذي تقدم، فإن البيان لمفاهيمها يُمَكن العالم والمتعلم معا من ناصية العلم»[3].

(1) ينظر **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، التهانوي، (1/1).

(2) **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، الأنصاري، (ص:23).

(3) ينظر **دراسات مصطلحية**، البوشيخي، (ص:44. 45).

والدراسة المعجمية تقتضي «دراسة معنى مصطلح التفسير في المعاجم اللغوية فالاِصطلاحية دراسة تبتدئ من أقدمها مسجِّلة أهم ما فيه، وتنتهي بأحدثها مسجلة أهم ما أضاف، دراسة تضع نصب عينيها مدار المادة اللغوية للمصطلح، ومن أي المعاني اللغوية أخذ المصطلح، وبأي الشروح شرح المصطلح. وذلك لتمهيد الطريق إلى فقه المصطلح وتذوقه»[1].

إننا بحاجة ماسة ونحن نريد تَرَسُّمَ معالم وعوالم علوم التفسير ومناهجه وقواعده إلى "**فقه مصطلح التفسير**" ابتداء بدراسة معجمية تنشد تبين تاريخ تطور المصطلح، ودلالاته الاصطلاحية؛ بقصد مزيد التنقيح له، وربطه بمدلولاته المعنوية القريبة من الوضع الأول، ثم إزالة مجموع الإشكالات التي كان ومازال يطرحها هذا المصطلح ومفهومه وقضاياه.

نعم إن أصح وأسلم مَهْيَعٍ موصل إلى تلك الغاية هو البدء بدراسة معجمية متوسلة من حيث المنهج بتأثيل المصطلح [2] وتأصيله وترسيسه[3]، ثم

(1) المرجع السابق، (ص:48. 49).

(2) أقصد بالدراسة التأثيلية هنا الدلالة اللغوية للكلمة، والتي من معانيها التأصيل، « الهمزة والثاء واللام يدل على أصل الشيء وتجمعه... وَأَثَلَةُ كل شيء أصله. وَتَأَثَّلَ فلان اتخذ أصل مال»، ينظر **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، (1/ 58 . 59). و« الأَثْلة بفتح الهمزة وإسكان الثاء، هي أصل الشيء، والتأثيل التأصيل»، ينظر **تهذيب الأسماء واللغات**، النووي، (1/3 . 4). ولا ضير أن أعني به أيضا الدلالة الاصطلاحية باعتبار أن علم التأثيل علم يندرج ضمن فقه اللغة، ومقصوده البحث في أصول الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية غالبا وغير الدخيلة حينا. يقول الأستاذ عبد الحق فاضل: «التأثيل هو علم أصول الألفاظ؛ لأنه يبحث عن الأصل الذي تأتت منه كل لفظة في المعجم من لفظة أخرى، من لغة أخرى على الأغلب»، تنظر **مجلة اللسان العربي، علم الترسيس**، فاضل عبد الحق، العدد الخامس، (ص: 18).

(3) الترسيس مصطلح دال من حيث اللغة على معان منها الثبات وابتداء الأمر، «فالراء والسين أصل واحد يدل على ثبات، سَمِعْتُ رَسًّا من خَبَر، وهو ابْتِدَاؤُهُ»، ينظر **مقاييس اللغة**، ابن فارس،(2/ 372 . 373). «والرَّسُّ ابتداء الشيء ورَسُّ الحُمَّى ورَسِيسُها واحدٌ بَدْؤُها»، **لسان العرب**، ابن منظور، (1643/3). وقد استدعى الأستاذ عبد الحق فاضل هذا اللفظ من حيث المنهج التراكمي للمفاهيم المرتبطة بتاريخ اللغة للدلالة على «إرجاع اللفظة العربية أو الأعجمية إلى رَسِّها، أي بدايتها... وابتداء الكلمة هو بَذْرَتُها، أي الصوت الطبيعي الذي حكاه الإنسان الأقدم بحروف نطقية عبر عنها عن ذلك الصوت، أو عن الحادثة التي سببت ذلك الصوت، أو الشيء الذي أنتجه، وما إلى ذلك من أمور تتصل به»، المقال نفسه، (العدد5/19).

استثمار ذلك كله بتركيب دراسة تاريخية لمصطلح التفسير على منوال نسق المعجم التاريخي والذي «يُعنى بتطور الكلمة على مر العصور سواء في جانب لفظها، أو معناها أو طريقة كتابتها، ويسجل بداية دخولها اللغة، وأصولها الاِشتقاقية، ويتتبع تطورها حتى نهاية فترة الدراسة أو نهاية وجود الكلمة»[1]؛ غير أن هذا الأمر مما هو منشود مؤجل إلى حين استواء سوق شروط البحث فيه؛ ذلك أنه أمر يحتاج قصد الاِهتمام به رأسا من غير تلبسه بمواضيع واِشكالات أخرى يكون هو بمنزلة المقدمة لها؛ ولذلك سندلف عند بيان مصطلح التفسير إلى دراسته معجميا مستلهمين بعض الوسائل المنهجية من الدراسات التأثيلية والترسيسية والتاريخية للغة[2].

والقصد من وراء ذلك كله تنقيح معنى التفسير وتحقيق دلالاته، والاِقتراب من المعنى المراد منه في القرآن الكريم؛ تفصيلا للقول بتسمية علمِ بيان القرآن الكريم بعلم التفسير أو عدم ذلك؛ فطبيعة العلم تقتضي من الباحث النظر في الأصول التركيبية للعلم وهي: **المصطلح والقاعدة والمنهج**، «والركنان الأخيران ينطلقان من المصطلح ويعودان إليه، وهو أمر واضح

(1) **صناعة المعجم الحديث**، أحمد ختار عمر، (ص:56).

(2) هناك محاولات طيبة نتج عنها إعداد معجم تاريخي للغة العربية، وهو معجم الدوحة التاريخي للغة العربية الذي اهتم بدراسة الألفاظ العربية من حيث ورودها في مختلف النصوص الموثقة لها ابتداء (آيات، أحاديث نبوية، آثار، أبيات شعرية)، ثم بيان معانيها وفق ترتيب زمني مفيد حينا للتطور الدلالي والاشتقاقي للكلمة. ولم يخل هذا المعجم من دراسة لمصطلح التفسير وأبنيته في اللغة العربي؛ غير أنه لم يسعفنا في تتبع تاريخ الكلمة واستعمالها الأول، وأي المفاهيم الدلالية القريبة من وضع المصطلح الأول، أو المبينة بالتحقيق للمراد من اللفظة من حيث هي مصطلح قرآني قمن بأن يعرف وجه الدلالة منه؛ مما يسعف البحثة على التأسيس الجدي والدقيق لعلم التفسير أو علوم التفسير بعيدا عن شتات مهول من المفاهيم والمصطلحات التي تقرب منه أو تبعد بحسب نظر الباحث واهتمامه وما اطلع عليه من مصادر ومعارف حول كلمة التفسير باعتبارها منهجا وعلما ومقصدا، كما أنه لا يقارن بين معطيات البحث المعجمي ولا يقابل بين نتائجه للخروج بمقدمات حول طبيعة المصطلح ودلالاته المتراكبة التي تفيد بناءه التكاملي وتطوره المعجمي.

للمتأمل في النشأة الطبيعية للعلوم النسقية، إذ أول ما يولد - عادة - من العلم هو المفهوم أي المعنى العلمي البسيط، الذي يشكل مضمون المصطلح في مرحلته الجنينية... وتلك هي البداية الطبعية للعلم»[1].

بعد الإستقراء المعجمي والتاريخي[2] لكلمة (التفسير) ودلالاتها من خلال مختلف المعاجم العربية على اختلاف مناهجها ومقاصدها في التأليف، يلزمنا تقديم حصيلات هذا التتبع، والقصد من ذلك النظر في الألفاظ التي اختيرت من معاني التفسير لتكون آلة في بناء الدلالة المصطلحية، ثم تدقيق وتنقيح اللفظ القريب من حيث دلالته على المراد بالتفسير زمن الوضع اللغوي له، ثم محاولة تعرف المعنى الأنسب له من حيث هو مصطلح شَرُف بضمه إلى ألفاظ القرآن الكريم. وفيما يلي كشفٌ عن أهم هذه الحصيلات والإستنتاجات:

1. العائلة الإشتقاقية لمصطلح التفسير:

فَسَر = فسْراً / فَسَّر = تَفْسِيراً / تَفْسِرَةٌ

(1) **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، الأنصاري، (ص:60. 61).

(2) حاولت تتبع تاريخ مصطلح التفسير في مختلف المعاجم العربية مراعيا ترتيبها التاريخي، ومتلمسا عناصر الجِّدة في تناولها لهذا المصطلح؛ طلبا لكشف التطور الدلالي له عبر الزمن المعرفي؛ ودرءا للإطناب اكتفيت بنتائج الاستقراء. وأحيل - فيما يلي - إلى مصادر ومراجع هذا الاستقراء الاصطلاحي مقتصرا على مواطن التميز والجِّدة، بعيدا عن التكرار الذي وقعت فيه كثير من المعاجم، وذلك لمزيد الفائدة: [**العين**، الفراهيدي(ت170هـ)، (247/7 - 248)]، [**تهذيب اللغة**، الهروي(ت370هـ)، (282/12 - 283)]، [**المحيط في اللغة**، الصَّاحب بن عباد(ت385هـ)، (311/8)]، [تاج اللغة، وصحاح العربية، الجوهري(ت393هـ)، (781/2)]، [**مقاييس اللغة**، ابن فارس(395هـ)، (504/4)]، [**الصاحبي في فقه اللغة**، ابن فارس(ت395هـ)، (ص: 145)]،[**الفروق اللغوية**، العسكري(ت نحو: 395هـ)، (58/1)]، [**الإكسير في علم التفسير**، الطوفي(ت: 716هـ)، (ص: 28)]، [**التعريفات**، الجرجاني(ت: 816هـ)، (ص:63)]، [**بحر الجواهر**، الهروي الطبيب(كان حيا بعد: 924هـ)، (ص: 70)]، [**التوقيف على مهمات التعاريف**، المناوي(ت: 1031هـ)، (ص: 260)]، [**جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، الأحمد نكري(من وفيات القرن: 12هـ)، (224/1)].

1. تؤول الصيغتان : فسَر وفسَّر من مادة [فسر]، إلى الدلالة على المعنى نفسه مع الإختلاف في صيغة (فسَّر) التي مصدرها (التفسير) ففيها مزيد بيان ومبالغة، وهي الصيغة الأنسب للدلالة على مقاصد التفسير، وسيأتي بيان ذلك قابلا .

2. من مشتقات مادة [فسر] : (التَفْسِرَةُ) وقد اختلف في بيان معناها، والمتفق على أنها مصطلح طبي دال على :

.إسم البول الذي ينظر في الأطباء، ويُستدل به على مرض البدن.

.كل شيء يُعرف به تفسير الشيء.

.نظر الطبيب إلى الماء، وحكمه فيه.

.القارورة التي فيها بول المريض ليُعرض على الطبيب.

.هي الدليل على الشيء.

.لفظ التَّفْسِرَة من الألفاظ التي يحتمل كونها مُولدة، كما أشار إلى ذلك الجوهري .وقد مر معنا .

3. إن استدعاء لفظة التَّفْسِرة وربطها بمصطلح التفسير(على ما في ذلك من عدم التلاؤم بين شرف المطلوب ودناءة المثال) قد يحيلنا إلى أن عملية بيان القرآن باعتبار الكلمة تحتاج إلى النظر في خوراج النص التي تكشف عن بواطنه ومعانيه.

2ـ الدلالات اللغوية لمصطلح التفسير:

يمكن أن نستنتج من خلال النظرة التركيبية لدلالات مصطلح التفسير عبر التاريخ المعجمي تنوعا لغويا متقاربا في المعنى احتمالا، وأن معظم المعاجم

العربية اللاحقة اكتفت بنقل السابق وأحيانا مع عدم التحقيق والتدقيق[1].

فالتفسير لغةً دال عبر الترتيب التاريخي المعجمي على ما يلي:

. التفصيل، البيان، الدليل على الشيء، التأويل، كشف المغطى، كشف المراد عن اللفظ المشكل، الإيضاح، الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل، ما فُهِم معناه بنفسه، بيان ما فيه خفاء من المشترك أو المشكل أو المجمل أو الخفي، الإظهار، إظهار المعنى المعقول، كشف لا شبهة فيه، القطع بالمراد.

من خلال هذا الجامع التاريخي المعجمي لمصطلح التفسير يلاحظ تعدد الدلالات المعبر بها عن معناه أو قريب معناه، والذي يثير الإنتباه ويسترعيه ذلك التنوع في الدلالة إلى حد عدم المُشاكلة؛ إلا إذا اعتبرنا دلالة بعض الألفاظ على الأخرى التزاما من قبيل التجوز، وإلا فما العلاقة بين التفصيل والبيان، أكيد أن تفصيل الشيء مستلزم بيانه بالضرورة، أو لنقل هو في حكم البيان إذا وقع التفصيل.

غير أننا نتساءل عن دواعي هذا التقسيم والتجميع لألفاظ متقاربة في المعنى للدلالة على لفظة كان من الأنسب سبر لفظ (إن سنح الاقتباس) دال عليها مطابقة وتضمنا؛ ذلك أن الإظهار ليس هو التأويل قطعا، كما أن الكشف لا يقتضي الإيضاح، وأن البيان لا يقتضي القطع.

إننا بحاجة ماسة إلى تدقيق وبحث في اللفظ المناسب لمصطلح التفسير ليستأهل بذلك وسمه ووصفه بالعلم الخادم لآي القرآن الكريم؛ ولأجل ذلك

(1) من ذلك مثلا عدم التدقيق فيما اعتبره الجوهري ظنا: أن التَّفْسِرة من المُولدات، فقد كثر نقلها ممن أتى بعده دون مزيد تمحيص، ينظر **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، (781/2).

يلزمنا اختيار وتجميع العبارات المتساوقة معه في الدلالة على المعنى؛ قاصدين بذلك درء الإطناب وتجاوز الحشو في معجم الكلمة، وحاصل ذلك كما يلي:

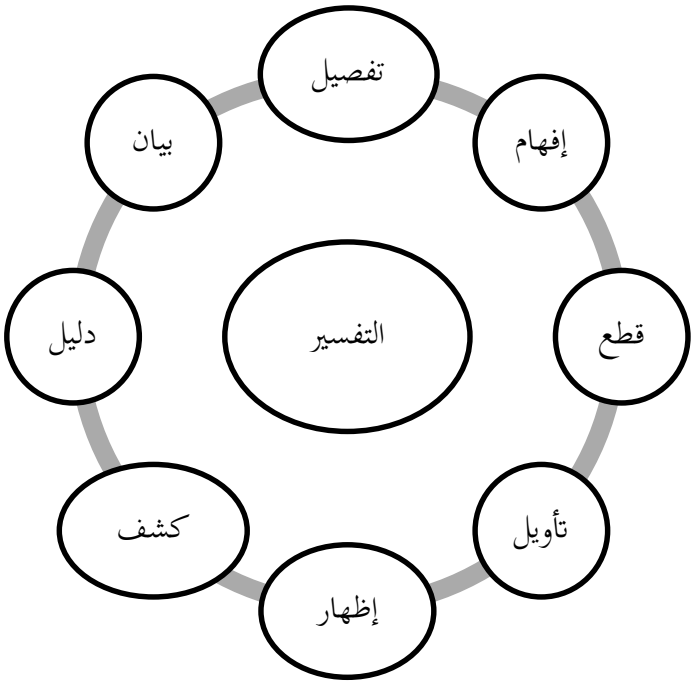

فما هو اللفظ الأقرب من حيث الدلالة إلى معنى التفسير باعتباره مصطلحا قرآنيا قبل أن يكون اسم عَلَم على عِلم التفسير . إن جاز هذا الإصطلاح ابتداء . ؟ وما هي العبارات التي استدعاها أهل الإصطلاح لوضع حد لعلم التفسير أو علوم التفسير أو التفسير عموما؟

هذان السؤالان سيحيلان إلى تدقيق في اللفظ الأقرب للدلالة على التفسير بمعناه القرآني، ثم دلالته الإصطلاحية على العلم الخادم للقرآن الكريم من حيث المعاني. ولعل فيما يأتي ما يجيب عن ذلك ويبين عنه.

المبحث الثاني: مصطلح التفسير من الاِستعمال القرآني إلى الدلالة القرآنية:

لا مندوحة لنا ونحن نريد بناء مفهوم لمصطلح التفسير من أن نربطه بالاِستعمال القرآني له ونتَبيَّن سر ذلك والحكمة منه؛ من أجل محاولة بيان المراد منه من حيث هو لفظ وارد بالتنزيل، ومن حيث هو لفظ مستعمل عَلَما على عِلم بيان معاني التنزيل، ومن هاهنا تظهر آكدية البيان القرآني لكلمة هي لفظة استُدعيت لبيان معاني القرآن.

وَردت لفظةُ التفسير مرة واحدة في القرآن الكريم بصيغة (التَّفْعيل) وهي مصدرُ (فَعَّل)، والعجيب أن هذه الكلمة القرآنية وردت في سورة تحمل معنى من معاني القرآن، واسما من أسمائه، ووصفا من أوصافه، وهي سورة: (الفرقان)؛ بل إنها «سورة التعريف بالقرآن. إن جاز التعبير. وبرسالة القرآن، القرآن بما له من الأوصاف التعريفية الجامعة المانعة: «الفرقان»، هذا الوصف الفصل، الذي يميز الوحي الإلاهي عن سائر ضروب الخطاب، ويعطيه صبغته الفرقانية التي تقهر وتبهر»[1].

قال تعالى: {وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} [الفرقان:33].

لابد ونحن نحاول بيان المقصود بالتفسير. من حيث هو مصطلح قرآني ابتداء. أن نسوق أهم ما ورد في بيان الكلمة في التراث (التفسيري) الإسلامي، والمَهْيَعُ المقتفى في ذلك هو العرض على وفق الترتيب التاريخي لمصنفات تفسير القرآن وبيان معانيه الجليلة، والقصد تتبع تطور تأويلات العلماء للكلمة، وأهم

(1) مجالس القرآن، مُدارسات في رسائل الهدى المنهاجي للقرآن الكريم، من التَّلقي إلى البلاغ، الأنصاري فريد، (ص: 157. 158)

المظان التي اعتمدوها في ذلك، والإختيار على عدم تَكرار المصادر والمراجع التي كان النقل فيها لما سبق أهم ما ميزها؛ وذلك تفاديا للحشو، وتجلية للجِدة والإضافات التي أفادت من ظهور واستواء علوم لم تكن على عهد الأولين [1].

بعد هذا التتبع التاريخي لكتب (التفاسير) وما تضمنته من نُكت بلاغية وصرفية ومفهومية حول قول الحق تعالى: { وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} [الفرقان: 33]، يسوغ الخروج بجملة من المعطيات التي قد ترشدنا بعد تركيب مجموع النتائج إلى حقيقة مصطلح التفسير وما يليق به من العبارات الممتوحة من لغة المعاجم ولغة القرآن الكريم.

إن أول ملاحظة يمكن الظفر بها هاهنا: هي ذلك التوافق بين المعاجم اللغوية والتفاسير القرآنية حول دلالات عبارة التفسير؛ فجل المعاني التي خلصنا إليها آنفا من خلال الجزء الأول من الدراسة المعجمية هي نفسها بنسبة كبيرة وملحوظة ما آلت إليه المعاني المحصلة حول عبارة التفسير من خلال

(1) لتتبع حصيلات مصطلح التفسير من خلال المصنف في تأويل القرآن وفق ترتيب كرونولوجي يراعي عدم الإشارة إلى مصدر أو مرجع مكتف بتكرار السابق دون جِدة، يرجع إلى: [**تفسير الضحاك**، أبو القاسم الضحاك(ت:105ه)، (ص: 626)]، [**تفسير مقاتل بن سليمان**، مقاتل(ت:150ه)، (234/3)]، [**تفسير يحيى بن سلام**، يحيى بن سلام(ت:200ه)، (480/1 - 481)]، [جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري(ت:310ه)، (267/19)]، [**تأويلات أهل السنة**، الماتريدي(ت333ه)، (24/8)]، [**بحر العوم**، السَّمرقندي(ت375ه)، (460/2)]، [**دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر**، الجرجاني(ت 471ه)، (386/2)]، [**الكشاف**، الزمخشري (ت538ه)، (212/3)]،[**التفسير الكبير**، الرازي(ت606ه)، =(475/24)]،[فتوح الغيب،الطيبي(ت743ه)، (11/ 229)]،[محاسن التأويل، القاسمي(ت1332ه)، (427/7)]، [التحرير والتنوير، ابن عاشور(ت1393ه)، (10/1)]، [إعراب القرآن وبيانه، درويش(ت1403ه)، (11/7)].

اجتهادات المفسرين، والعجيب أن التوافق شمل أيضا ترتيب دلالات المصطلح تاريخيا، ولا أظن الأمر صدفة أو صادرا عن العبث، والجواب عن ذلك أن المعنى الدال على مصطلح من المصطلحات يكون دائرا في فلك زمني معين، ومنتشرا بين الأعلام المستعملة له إلى حين بزوغ الجديد، فيصير هذا الجديد متراكبا بعدُ مع سابقه في إطار من التجميع التركيبي لدلالة المصطلح، وهذا الذي يشكل لدينا **المصطلح الكائن**؛ باعتبار قدرته على تنفس الحياة من خلال التطور وقبوله روح الجِدة والاِجتهاد.

ويمكن بيان حصيلة هذا التوافق فيما يأتي؛ وهو في كثير من جزئياته مشابه للخلاصة المعجمية الآنفة:

- التفصيل، التبيان + التبيين + البيان، المعنى، البيان الذي لا شبهة فيه، التفسير من الله تعالى، الكشف عن اللفظ المشكل، كشف المغطى، تكشيف عن دلالة الكلام، مؤدى الكلام، الدليل على الصحة، الظهور، التفسير منهج لظهور المعنى، الهداية، إبانة وكشف لمدلول كلام أو لفظ أوضح لمعنى المفسَّر، الكشف عن الحجة والدليل، التفسير بعيد عن التخيل فهو واقع الأمر وحقيقته.

ومن الملاحظ أيضا وبجلاء أن البحث اللغوي في العبارة أو للمصطلح قيد الدراسة من خلال مصنفات (التفسير) قد يفيد الحقل المعجمي بألفاظ وتوصيفات لم تشر إليها المعاجم المتخصصة، وقد لوحظ ذلك من خلال الدلالات المضافة إلى مصطلح (التفسير)، وأقصد هاهنا المعاني الآتية: **(المعنى، التبيان والتبيين، التكشيف، مؤدى الكلام، الهداية).**

إن هذا التكامل المعجمي بين المصنفات المؤلفة رأسا في التأثيل اللغوي والبيان المعجمي، مع المؤلفات المصنفة رأسا في بيان وتفسير القرآن؛ يحيلنا

على القول بأن هناك لغتين مترابطتين متكاملتين، هي اللغة العربية من حيث هي استمداد بشري، واللغة القرآنية من حيث هي بيان إلاهي عن معان بألفاظ دقيقة وعبارات بليغة وفصيحة.

بل يحق القول إن اللغة العربية من حيث هي نتاج بشري الأصل فيه الوهن والضعف واحتمال القصور، قد ارتقت باللغة القرآنية التي تصدر عن مشكاة الوحي؛ غير أنه لا خلل فيها ولا خطل، ولا حظ للنقص أو القصور فيها، بهذه الخصيصة سنعالج مصطلح التفسير الذي نعتبره مصطلحا وليدا من اللغة العربية، ومصطلحا راقيا بلغة القرآن.

ولندلف الآن إلى تحصيل الدلالات المرتبطة بمصطلح التفسير باعتباره مصطلحا قرآنيا، مع مراعاة البعد عن التكرار، وفيما يلي بيان ذلك وتوضيحه:

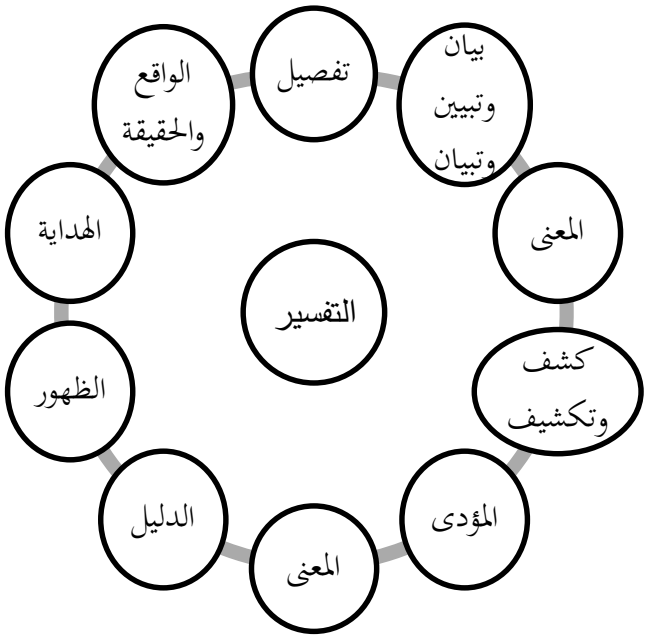

هذا التعدد في المعاني - والذي استفسرنا مقصده من خلال المبحث الأول -يحيلنا دائما على التساؤل عن الجوهر الكامن من وراء هذا التعدد والتنوع؛ أهو عدم القدرة على إلصاق المعنى الدقيق بلفظ التفسير؛ أم أن أمر التعدد من باب المترادف.

إن كلاما دقيقا ساقه الطيبي من خلال حاشيته على تفسير الكشاف سيرشد إلى الجواب المحتمل، يقول: « قوله: {تَفْسِيرًا} في قوله: {وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} وُضع موضع "معنى ومؤدى"، أي: أحسن معنى ومؤدى من سؤالهم، فهو من وضع السبب موضع المسبب؛ لأن التكشيف سبب ظهور المعنى وكشفه، ففيه المبالغة مع الإيجاز» [1].

فالعلاقات الرابطة بين الدلالة ومصطلح التفسير تحكمها السببية كما عبر عن ذلك الطيبي، وهذا واضح وجلي بين مختلف العبارات التي سيقت لبيان معنى التفسير؛ أو لنقل سيقت مساق الدلالة على جوهر مصطلح التفسير.

يمكن القول إذن: إن ما ورد بيانا لمفهوم التفسير سواء في المعاجم اللغوية أو التفاسير القرآنية (إن صح هذا التعبير)، لا تحكمه الظاهرة الترادفية بقدر ما تحكمه علاقة السبب بالمسبب، وعلاقة الغائية، وعلاقة المنهج والوسيلة.

ويمكن الإلماع إلى ذلك من خلال الخطاطة الآتية:

(1) **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)**، الطيبي، (229/11).

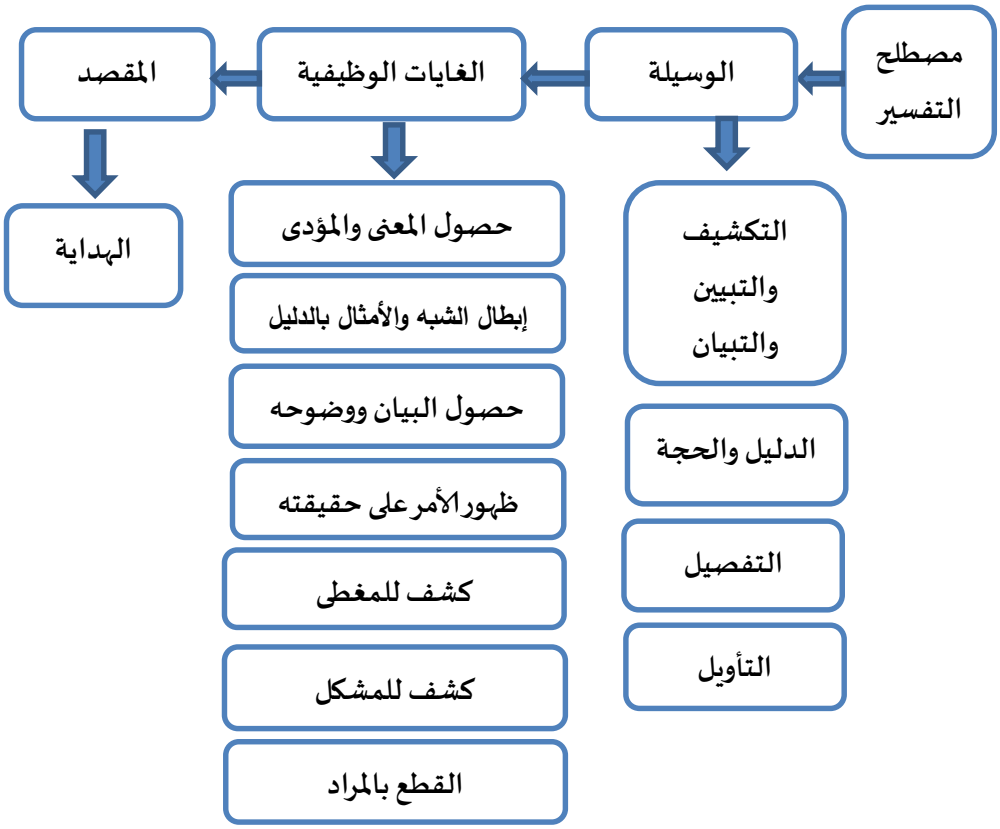

فالغاية الكبرى من عملية التفسير - إن ساغ التعبير - هي **حصول الهداية** لدى المتدبر أو الدارس لكلام الله - عز وجل - ولا يُتوصل إلى هذه الغاية إلا بعد المرور الصحيح بالوسائل والمنهج الصحيح؛ الذي قد يختلف باختلاف مقامات التفسير ومتطلباته؛ فقد يكون حينا في معرض الرد على الشبه ودفع الأمثال، وحينا لبيان حقيقة الأمر ومآله، وحينا آخر للتبيان والتكشيف.

إن تحقق الهداية أمر ظاهر لا مراء فيه، وحق لا شبهة فيه، وواقع يلامس المخاطب ولا يجره إلى التخيل، وطردٌ لمجال الإشكال والتغطية

والتعمية، يحتاج حقيقة إلى **مصدر من صفاته الهداية**، ولا يكون ذلك بما أشرنا إليه آنفا **إلا لله . عز وجل . ، فهو تعالى مصدر الوحي وهو . جل في عُلاه . مصدر تفسيره**، وهو **سبحانه مصدر تحقق الهداية به ومن خلاله**؛ فآياته سبحانه: {مُّبَيَّنَٰتٍ } [النور: 34] بفتح الياء، أو {مُّبَيِّنَٰتٍ} [النور: 34] بكسرها[1]، وهي كذلك آيات مفصَّلات، قال تعالى: {كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ} [فُصِّلَتْ: 2]، والبيان والتفصيل آيلان إلى القطع الظاهر الذي وضحت به المعاني وزالت به كل شبهة، وتجلى المعنى والمؤدى من الكلام؛ لتحصل بعد ذلك آيات الرشد والهداية.

بهذه الإشارات **يحق القول بأن التفسير لا يقع من حيث - هو مصطلح قرآني - إلا من صاحب الوحي**، سواء كان قرآنا يبين بعضه بعضا من قبيل ما اصطلح عليه عند البلاغيين بصحة التفسير، ومثاله قوله تعالى: {وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}

(1) يقول الإمام الطبري مبينا الخلف في (مبينات) قراءة ومعنى: «واختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرّاء المدينة، وبعض الكوفيين والبصريين (مُبَيَّنَاتٍ) بفتح الياء: بمعنى مفصلات، وأن الله فصلهن وبينهنّ لعباده، فهنّ مفصلات مبينات. وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة: (مُبَيِّنَاتٍ) بكسر الياء، بمعنى أن الآيات هن تبين الحقّ والصواب للناس وتهديهم إلى الحقّ، والصواب من القول في ذلك عندنا أنهما قراءتان معروفتان، وقد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القرّاء، متقاربتا المعنى، وذلك أن الله إذ فصّلها وبيَّنها صارت مبينة بنفسها الحق لمن التمسه من قِبَلها، وإذا بيَّنت ذلك لمن التمسه من قبلها، فيبين الله ذلك فيها، فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب، في قراءته الصواب»، **جامع البيان في تأويل القرآن**، الطبري، (19/176. 177).

[القصص:73][1]، أو سنة نبوية وقعت مفسرة لآي القرآن الكريم تفسيرا عَمَليا[2]أو قوليا[3].

وإذا ثبت ما سبق الإلماع إليه، فكيف يصير هذا المفهوم القرآني عَلَما على عِلم جليل - سواء اعتبرناه مستقر السوق مستويه، أو لم يستو بعد -؟

حاول بعض العلماء البحث عن هذه المشكلة المفهومية بالتفتيش عن شروط نعت المعارف بالعلم، غير أن النتيجة آلت إلى التوافق على ما تواضع

(1) يقول أبو هلال العسكري في صحة التفسير: «وهو أن يورد معاني فيحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني من غير عدول عنها أو زيادة تزاد فيها، كقول الله تعالى: {وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ } [القصص:73]. فجعل السكون للّيل، وابتغاء الفضل للنهار، فهو في غاية الحسن، ونهاية التمام»، الصِّناعتين: الكتابة والشعر، العسكري، (ص:104).

(2) من المؤكد أن النبي ﷺ لم يمت إلا وقد فسر كلام الله .عز وجل .وما ضمَّه من الأحكام تفسيرا تطبيقيا عمليا، ويُستدل على ذلك بحديث سعد بن هشام بن عامر. ﷺ .أنه قال: «فقلت يا أم المؤمنين أنبئيني عن خلق رسول الله ﷺ قالت ألست تقرأ القرآن ؟ قلت بلى قالت فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن، قال: فهَمَمْتُ أن أقوم ولا أسأل أحدا عن شيء حتى أموت»، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، حديث رقم: (746). ومن ذلك أيضا ما رواه الإمام مسلم من حديث جابر بن عبد الله . ﷺ .الطويل، وفيه: «حتى إذا أتينا البيت معه (يقصد رسول الله ﷺ) استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعا، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ: { وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى } [البقرة: 124]، فجعل المقام بينه =وبين البيت، كان يقرأ في الركعتين: { قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ } [الإخلاص: 1]، و { قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ } [الكافرون: 1]، ثم رجع إلى الركن فاستلمه، ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ: { إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ } [البقرة: 157]، أبدأ بما بدأ الله به، فبدأ بالصفا فرقي عليه حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، ثم دعا بين ذلك قال: مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة»، أخرجه **الإمام مسلم في صحيحه**، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم الحديث:(1218).

(3) من ذلك ما صح عن النبي ﷺ من حديث الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ قال: « لَمَّا نَزَلَتْ { ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ} =[الأنعام: 82]، شَقَّ ذلك على المسلمين فقالوا يا رسول اللَّه أَيُّنَا لا يَظْلِمُ نفسَهُ قال ليس ذلك؛ إنما هو الشرك، أَلَمْ تَسْمَعُوا ما قال لقمان لابنه وهو يعِظُهُ: { يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ } [لقمان: 13]» ، أخرجه **الإمام البخاري في صحيحه**، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: {وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ } [لقمان:12]، رقم الحديث: (3246)، و**الإمام مسلم في صحيحه**، كتاب لإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم الحديث: (124).

حوله جمهرة من العلماء في القديم والحديث، كأن الخروج عن المتفق ضرب من الفسوق المعرفي، أو الشذوذ الذي لا يُحتلب منه مفيد، ولا يأتي على الساحة العلمية بكثير فائدة.

فهذا العلامة الطاهر ابن عاشور قد تساءل مَعنا حول الدلالة المفهومية لمصطلح التفسير من حيث هو مفهوم قرآني، ومفهوم علمي صار بالتبع التاريخي عَلما على عِلم مهم من العلوم الشرعية؛ إن لم نقل هو مدار العلوم الإسلامية كلها ومقصدها ومآلها.

فقد عرف الإمام في المقدمة الأولى من تفسيره علم التفسير بقوله المختصر الدقيق: «هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع»[1]، ثم تعقب تعريفه بتوضيح النسبة إلى العلمية بقوله: «هذا **وفي عد التفسير علما تسامح**؛ إذ العلم إذا أطلق ، إما أن يراد به نفس الإدراك، نحو قول أهل المنطق، العلم إما تصور وإما تصديق، وإما أن يراد به الملكة المسماة بالعقل، وإما أن يراد به التصديق الجازم وهو مقابل الجهل وهذا غير مراد في عد العلوم، وإما أن يراد بالعلم المسائل المعلومات وهي مطلوبات خبرية يبرهن عليها في ذلك العلم وهي قضايا كلية، ومباحث هذا العلم ليست بقضايا يبرهن عليها فما هي بكلية، بل هي تصورات جزئية غالبا لأنه تفسير ألفاظ أو استنباط معان. فأما تفسير الألفاظ فهو من قبيل التعريف اللفظي وأما الإستنباط فمن دلالة الإلتزام وليس ذلك من القضية»[2].

(1) **التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، ابن عاشور، (11/1).

(2) المصدر السابق، (12/1).

وتحفظه من تسمية **بيان القرآن** البشري بالتفسير، واعتباره سيماء على علم مرتبط بلفظ القرآن معنى واستنباطا، جعله يُسلم لمن سماه علما، وانطلق بالبرهان في المقدمة الأولى نفسها عن أدلة تسميته بذلك من ستة وجوه، جعل آخره هو الفيصل، حيث قال:« السادس وهو الفصل: إن التفسير كان أول ما اشتغل به علماء الإسلام قبل الاشتغال بتدوين بقية العلوم ، وفيه كثرت مناظراتهم . وكان يحصل من مزاولته والدربة فيه لصاحبه ملكة يدرك بها أساليب القرآن ودقائق نظمه، فكان بذلك مفيدا علوما كلية لها مزيد اختصاص بالقرآن المجيد، فمن أجل ذلك سمي علما»[1]، وسواء اعتبرنا على حد المناطقة العلم ما أفاد إدراك الشيء على حقيقته، أو تصديقا جازما، أو ملكة محصلة للمعلومات؛ فإن ارتباطها بالتفسير بالمعنى القرآني ينزع عنها الصفة البشرية ويحَلِّيها بالقدسية الربانية المتفردة التي لا يعدلها شيء، ولا يمكن البتة الإقتراب منها أو التشبه بها.

ويكون التفسير عِلما حقيقة إذا اعتبرناه نابعا من الذات الإلاهية لا من غيرها؛ لأنه وحده ﷻ المتفرد بالعلم الحق والبيان المطلق، الذي من صفاته الجزم والقطع والفصل.

فالنقد هاهنا ليس لبرهان الشيخ، ولكنه ربط للبرهان ونسبة العلم للموضوعات باللفظ الملائم للماهية، فارتباط العلم بالتفسير يجعلنا نخص الذات الإلاهية به، ولا يكون للبشر فيه نصيب؛ لأجل دلالته على الحقيقة الجازمة، والبيان الحق، لا سيما وأن المفسر وهو الله . تعالى . يفسر كلامه هو لا كلام غيره، فلا موضح لكلام المتكلم من تفسير المتكلم نفسه.

(1) نفسه، (13/1).

إن هذه النسبة لا يجوز تأويلها على منع معالجة آي القرآن الكريم تدبرا وتدارسا وفهما؛ ولكنا هاهنا نستوضح اللفظ المستعمل؛ تدقيقا للمعجم وتحقيقا للمصطلح؛ وذلك كله من أجل دفع التضارب أو الخطل الذي قد يسببه نسبة المعلومات المتوصل إليها إلى التفسير. فقد يقال هذا تفسير فلان لقوله تعالى، ثم قد يُعاد على هذا القول بالنقض والتصويب، والتفسير من حيث هو علم يصدر حقيقة، فلا يَرَدُّ إذا صدر، وهذا ضرب من الخطل. أما بيان الله تعالى فلا يرد ولا يحتمل فيه الدفع والإبطال ولو تقادُما.

إن التفسير إذن علم إلاهي يبين به عن كلامه هو ﷻ، ولا يستطيعه أحد؛ لأنه يكون من باب قوله تعالى: { وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ﴿٣٣﴾ } [الفرقان: 33]، وفي مجيء هذا اللفظ على صيغة التفعيل من (فعَّل) مزيد بيان لذلك وبرهان على ما سبق، (ففَعَّل) فعل ماض مزيد بالتضعيف دال على معاني التكثير والتَّعدية والسَّلب والإزالة.

يقول صاحب الشَّافية: «وَفعَّل للتكثير غَالِبا، نَحْو: غَلَّقْتُ وَقَطَّعْتُ وجَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ، أَو للتعدية، نَحْو: فرَّحْتُهُ، وَمِنْه فَسَّقْتُهُ، وللسَّلب نَحْو: جَلَّدْتُ الْبَعِير[1]، وقَرَّدْتُهُ[2]»[3]، فلم يكن الاِستعمال الإلاهي الحكيم لمثل هذه اللفظة بهذه الصيغة عبثا - وكل كلام ربنا مُنَزَّه عن العبث من حيث هو من

(1) جاء في لسان العرب: «جَلَّدَ جَزُورَهُ، وَقَلَّمَا يُقَالُ: سَلَخَ، وجلَّدت الْجَمَلَ، لَا تَقُولُ الْعَرَبُ غَيْرَ ذَلِكَ، والجَلَدُ: أَن يُسلَخَ جِلْدُ الْبَعِيرِ أَو غَيْرُهُ مِنَ الدَّوَابّ فيُلْبَسَه غَيْرُهُ مِنَ الدَّوَابّ»، **لسان العرب**، ابن منظور، (125/3).

(2) يقال للبعير قَرِدٌ، إذا كان «كثير القِردان، وقَرَّده: انْتَزَعَ قِرْدانَه، وَهَذَا فِيهِ مَعْنَى السَّلْبِ، وَتَقُولُ مِنْهُ: قَرِّدْ بعيرك، أَي: اِنْزِعْ مِنْهُ القِرْدان»، ينظر **اللسان**، ابن منظور، (349/3)، والقِردان مفرده: القُراد، وهو« دُوَيبَّةٌ تَعَضُّ الإِبل»، المصدر نفسه، (348/3).

(3) تُنظر **الشَّافيةُ في علمي التصريف والخط**، ابن الحاجب، (ص:114.115).

مشكاة الربوبية - فهو: { تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٣﴾ } [الحاقة: 43]، وهذا التنزيل الوارد أيضا بصيغة التفعيل من [فعَّل] المزيد بالتضعيف مُتَسَاوِقٌ مع التفسير في الصيغة ودلالة الصيغة؛ ليكون التنزيل من السماء إلى الأرض منجما مفرقا قاصدا تكرار الهداية ودوامها، وتجدد نزولها على بواطن الإنسان حتى يرى شهود التنزل على صدره ويشعر به إذا تدبر وتفكر.

يقول الدكتور فريد الأنصاري: «فإذا رغبت في تلقي القرآن حقيقة؛ لتتخلق بفُرْقَانيته فما عليك إذن إلا الدخول في ميثاق التنزيل، والشروع في تلقي برنامج القرآن آية أية؛ حتى يصير لك ذلك منهاج حياة، وتكون. بإذن الله. من الشاكرين لنعمة الفرقان، محققا رسالة: { تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ} [الفرقان:1]»[1].

هذا الدوام في التنزيل بالمعنى الهداياتي للفعل، يحتاج أيضا إلى عدم موت الذات المفسرة - إن جاز التعبير - وصفة البقاء والدوام ليست إلا لله - تعالى عن الشبيه والمثيل - ، فتفسيره الذي هو أحسن تفسير مُتميز عن غيره - الذي هو صنيعةُ فانٍ - بالبقاء والسرمدية والخلود والتجدد؛ ليسري بهذا الإعتبار في شريان الحياة خطان متوازيان لا يتأخر بعضهما عن بعض: **خط التنزيل وخط التفسير**.

وأما ما كان من الفاني الميت حكما وحقيقة فمآله الزوال والنقض والتغيُّر مع مرور الزمن، وتبدل الأحوال والأعصار، فما كان اليوم عندنا تفسير

(1) **مجالس القرآن**، الأنصاري، (ص:161).

فلان لآية أو عبارة، قد يأتيه التغيير والتبديل باطنا وظاهرا من لاحقٍ مَلك زمام معرفة فيها من الجِدة ما أهلته ليعود على سابقه بالنقد وحينا بالنقض.

ثم إن ما تدل عليه صيغة [فعَّل] من التكثير والسَّلب حاضر في معنى التفسير بما أشرت إليه آنفا؛ أي بالمفهوم القرآني للعبارة، فإن بيان الله تعالى لكلامه واقع بصفة التكثير حتى لا يبقى مع ذلك احتمال شيء أو معنى غير الذي أراد الله ﷻ، وهذا قطعا لا يكون لغير الله تعالى أو لنبيه ﷺ، أو لمن ارتضى ﷻ من خلقه مَلَكا أو إنسا أو جنا فتحصل لديهم: { يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ } [الجن: 2]، بعد تحقق الفهم.

والتكثير الذي هو صفة للتفسير الرباني؛ لا من حيث عجز المولى عن البيان بالقليل - حاشاه سبحانه - ولكن من حيث إنه وصف يؤول بالقطع في بيان المعنى، المفضي إلى زوال الشك والغبش ودفع الإحتمال؛ بمعنى سلب كل عوارض الشبهة التي قد تحملها الأمثال البشرية، أو الفهوم والتأويلات الإنسانية؛ وهذا أيضا لا يكون إلا لله - تعالى - الحكيم في ربوبيته وألوهيته المساوقتين لمعنى التنزيل ابتداء ودائما، ليناسب ذلك التدقيق وذلك التحقيق قول الباري ﷻ: { لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ } [فصلت:41].

فالتفسير بحسب ما تدل عليه صيغة فعله جامع لمعنيي التكثير والسَّلب، ليكون قوله ﷻ: { وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا } [الفرقان: 33]مزيد بيان وتوضيح للحق الذي يدفع أباطيل أصحاب الشبه، ويسلب من دعاويهم كل احتمال للحق، ويزيل بالحق عن الحق كل واردة شبهة أو خاطرة ظن؛ فلا يليق بالتفسير

الذي هو (أحسن) إلا القطع واليقين ابتداء وانتهاء، وبهذا الضابط لا يستطيعه أحد سوى الله ﷻ ونبيه ﷺ بما أوحى إليه به رب العالمين.

فهل رُوعي عند بناء المفهوم الاِصطلاحي للتفسير ما أشرنا إليه في المبحثين السابقين، أم أن الممارسة المنهجية لبيان آي القرآن الكريم هي التي حَكَّمَتْ على المُصْطَلِحِين مفهوم معينا أو لنقل مفاهيم معينة لعِلْمٍ لُقِّب بعلم التفسير تسامحا.

المبحث الثالث: مصطلح التفسير من الدلالة القرآنية إلى التّجوز في الاِستعمال:

يُساعدنا على تَبَصُّر حضور المعنى القرآني والمعاني اللغوية للتفسير - بما أشرنا إليه آنفا - في الاِصطلاح العلمي استدعاء جمهرة من التعريفات الاِجتهادية لعلم التفسير أو التفسير. وقد اختصر لنا العلامة جلال الدين السيوطي في **إتقانه** هذا المسلك والمَهْيَع برصده مختلف التعريفات، عارضا إياها عرضا منهجيا تنوع بين الترتيب التاريخي حينا وبين الترتيب المعنوي حينا آخر، وأحيانا نسب التعريف وعزاه إلى قائله، وحينا آخر حكاه بصيغة التمريض، والعجيب أنه لم يحدد موقفه من التعاريف ولا أفصح عن اختياراته منها.

وقد سلك المسلك ذاته من خلال كتابه **التحبير في علم التفسير**؛ غير أنه عبَّر صراحة هذه المرة عن استحسانه واختياره تعريفا اصطلاحيا للتفسير، وعجبا أنه لم يستحسنه في الإتقان، ومعلوم أن الإتقان متأخر في التأليف عن التحبير.

استهل السيوطي في تحبيره بحد أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) قائلا:« وأما في الاِصطلاح فلهم فيه عبارات **أحسنها قولُ أبي حيان**: هو علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية

ومعانيها التي يُحتَمل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك»[1]. ثم شرع بعد ذلك في نقل بسط أبي حيان لحدِّه، والذي يلفت نظرنا أنه استحسن هذا التعريف واستهل به رصده للتعريفات لأجل بيان التوافق بين علم التفسير وعلم القرآن الكريم أو علوم التفسير وعلوم القرآن، وهو الغرض الأساس الذي قصده عند تأليف التحبير.

وأما المتملي في الإتقان - وهو في نظر صاحبه منماز عن التحبير واستدراكٌ عليه - يلحظ بأن مُصنِّفه لم يجعل لنفسه اختيارا من التعريفات التي عرضها عرضا تاريخيا خِلْوا من التعليق، وسأحاول من خلال حصيلات ما رصده السيوطي من التعاريف تقسيمها بحسب ما يخدم المبحثين السابقين، وذلك من خلال جمع ما يفيد قداسة التفسير، وأنه علم خاص بالربوبية أو بمن ارتضاه الله ﷻ، وأقصد نبيه ﷺ، ثم ما يفيد من التعريفات بشرية هذا العلم وقدرة العارف به على خوض عُبابه، وفيما يلي عرض لهذه النصوص:

التعريفات التي تعتبر التفسير ربانيَ المصدر	التعاريف التي تُجوِّز لمن هو أهل أن يؤول آي القرآن
وقال غيره (يقصد غير الراغب): التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا. (الإتقان، 192/4).	وقال (الراغب الأصفهاني أبو القاسم ت502هـ): التفسير أعم من التأويل؛ وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها. (الإتقان، 192/4).

(1) **التَّحبير في علم التفسير**، السُّيوطي، (ص:37).

وقال الماتريدي (أبو منصور محمد الماتُريدي ت333هـ): التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عنى باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي، وهو المنهي عنه. (الإتقان، 192/4).	وقال أبو طالب التغلبي(وقيل الثعلبي): التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة، أو مجازا، كتفسير الصراط: بالطريق والصيب: بالمطر، والتأويل تفسير باطن اللفظ مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر. فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد، لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل.(الإتقان،193/4)
وقال غيره: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية. (الإتقان، 193/4)	وقال الأصبهاني (الراغب) في تفسيره: اِعلم أن التفسير في عرف العلماء كشف معاني القرآن وبيان المراد، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره، والتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ، أو في وجيز يتبين بشرح، وإما في كلام متضمن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها. (الإتقان، 193/4)

وقال (أبو نصر القشيري ت514هـ): التفسير مقصور على الإتباع والسماع والإستنباط مما يتعلق بالتأويل. (الإتقان، 194/4)	وقال بعضهم: التفسير في الاصطلاح علم نزول الآيات وشئونها وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وحلالها وحرامها ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها. (الإتقان، 194/4)
وقال قوم (أبهمهم السيوطي): ما وقع مُبَينا في كتاب الله ومعينا في صحيح السنة سمي تفسيرا؛ لأن معناه قد ظهر ووضح، وليس لأحد أن يتعرض إليه باجتهاد ولا غيره، بل يحمله على المعنى الذي ورد لا يتعداه. (الإتقان، 194/4)	
	وقال الزركشي: التفسير علم يُفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ. (الإتقان، 195/4)

	وقال بعضهم: التفسير كشف معاني القرآن وبيان المراد منه سواء كانت معاني لغوية أو شرعية بالوضع أو بقرائن الأحوال ومعونة المقام.(التحبير في علم التفسير، ص:38)

وقبل الإدلاف إلى نقد الأقوال المَسُوقة - آنفا - في تعريف التفسير باعتباره عَلَماً على عِلمٍ واستدعاء مُفيدها، نضيف إليها تعريفات أخرى طمعا في تحري التقميش المفضي إلى سليم التفتيش.

فقد عرَّف التَّهَانَوي (ت بعد: 1158هـ) التفسير بقوله: «وهو علم يعرف به نزول الآيات وشئونها وأقاصيصها والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيها ومدنيّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامّها، ومطلقها ومقيّدها، ومجملها ومفسّرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وأمثالها وغيره»[1].

وعرَّفه الزُّرقاني بقوله: «علم يُبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالتُه على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية»[2].

إن ما يمكن ملاحظته من خلال ما سيق بيانا لمفهوم التفسير هو الإختلاف البَيّن في اصطلاح علم التفسير؛ ذلك أن نسبته للوسع البشري قضية صَعُب على المهتمين بالوضع حسمها وقطع مادة الخُلف فيها، وما ذاك إلا لأن

(1) **كَشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، التَّهَانَوي، (31/1).

(1) **مناهل العرفان في علوم القرآن**، الزُّرقاني، (6/2).

الدلالة اللغوية والمفهوم القرآني للمادة مُستحضر، وله تأثير على الاصطلاح العلمي لهذا العلم.

فخمسةٌ من أصل ثماني تعريفات - فيما استُقرئ - كلها تدل على أن التفسير علم إلاهي متفرد سبحانه بمصدره، فهو كلام رباني يُبِين عن كلام رباني؛ بل (وأحسن تفسيرا)، فكون الكلام لا يحتمل إلا وجها واحدا فيه من الدليل على أن المصدر واحد لا احتمال للخطإ فيه وهو الرب ﷻ، وواقع ما صُنِّف في (التفسير) حمَّال لكثير الاِختلافات في العبارة الواحدة، أو المعنى الواحد؛ بل واللفظ الواحد، وهذه صفة بشرية لا يؤاخذ عليها.

واعتبارهم أن التفسير ما صحَّت فيه الرواية والسماع عن النبي ﷺ، ودل عليه البيان القرآني، توجيه آخر على أن التفسير لا يكون إلا من صاحب الوحي المُوحِي به، أو المُوحَى إليه به، ولا مجال للاِجتهاد في استنباطه.

ويزيد تقريرا لما سبق ما وصف الماتريدي به هذا العلم، فلا يكون القطع. وهو من مستلزمات التفسير كما أشرنا إليه سابقا. إلا ممن له ملكة القطع بدليل؛ أعني وحيا من الله ﷻ، أو سنة صحيحة من النبي ﷺ، أو مُشاهدةً معلومة من الصحابة الكرام ﷺ للوحي وتنَزُّله ومواقع ذلك وأسبابه، ولذلك يقول الماتُرِيدي: «التفسير للصحابةﷺ، والتأويل للفقهاء، ومعنى ذلك: أن الصحابة شَهِدوا المشاهد، وعلموا الأمر الذي نزل فيه القرآن؛ فتفسير الآية أهم لما عاينوا وشهدوا، إذ هو حقيقة المراد، وهو كالمشاهدة، لا يصلح إلا لمن عَلِمَ»[1].

(1) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، الماتريدي، (1/1).

وظاهر كلام أبي منصور منصرف إلى أن التفسير من حيث هو علم رباني المصدر بيانٌ كلام الرب المتعال، وأما وسيلة الإستمداد فيه فهو خبر الصحابة مما شهدوه وعلموه سماعا وعيانا وصح عنهم الأداء والنقل، وأما باطن كلامه فدال على أن التفسير مستمد ابتداء من الله ﷻ، ثم من المُوحَي إليه به وهو نبيه ﷺ، ثم منهما إلى الصحب الكرام المُشاهدِين للتَّنَزُّل والتفسير، وأجمِل بها من كرامة، كرامةِ مُعاينة التَّنَزُّل اللفظي لكلام المولىﷻ، ومشاهدة التَّنزل المعنوي للفظ، فقد فازوا بالحسنيين والكرامتين: مشاهدة التنزل والتفسير؛ وليس الصحب في ذلك سواء طبعا؛ فهم مختلفون في ذلك اختلافهم في الرواية عن النبيﷺ، واختلافهم في الصحبة.

ويزيد كلام الماتريدي تقريرا وتأكيدا ما نَسَبَه إليه السُّيوطي في إتقانه . فقد اعتبر التفسير ما عضده الدليل المقطوع به الدال على المراد من كلام الباريﷻ، فهو الشهادة على الله أنه عنى باللفظ كذا وكذا، ولا يكون ذلك بالإفتراء، ولا يكون كذلك استنباطا واجتهادا، ولا سبيل إليه إلا بالدليل المقطوع به من حيث صحة النقل، ثم من حيث سلامة الإلحاق، وليس لبشر فيه نصيب إلا برضاء من الحقﷻ.

وخلاصة ما يمكن تحصيله من الأنقال التي نَسَبَت علم التفسير إلى الذات الإلاهية ابتداء، وأقرت أنه لا يكون التفسير إلا فيما كان فيه البيان

بالقطع على المدلول، ولا يكون ذلك كذلك اجتهادا واستنباطا؛ ولكن اتباعا ونقلا صحيحا، وبيان هذا في الخطاطة الآتية:

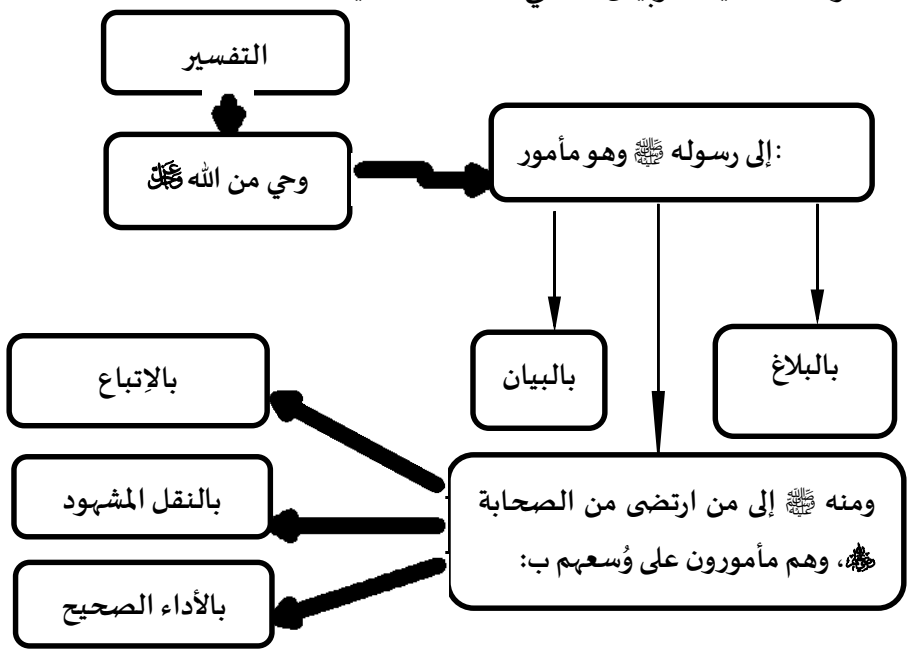

ومن الملاحظ العجيب أن ما صُنِّف من التآليف في التفسير - وإن تساهل أصحابها في اصطلاح علم التفسير ووسمه بالصفة البشرية بقدر الطاقة والوسع - جُعِلت عنواناتها عرية عن نسبة التفسير إلى الجهد البشري للمؤلف، وهو إقرار ضمني منهم: أن التفسير لا يكون إلا من جهة الرب ﷻ، أو من جهة المرسَل بالوحي ﷺ، أو ما نقله الصحابة ﷺ صحة وشهودا، ودوننا هذا النقل العجيب مِن عَلم أشار إليه الكَافِيَجِي(ت879هـ) في تيسيره، قال: «قال أبو

المعين[1]: ولهذا سمَّى الشيخ أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي هذا الكتاب بالتأويلات - دون التفسير- احترازا»[2].

ويحق لنا التساؤل عن هذا الإشكال المعرفي والمفاهيمي عند جمهرة ممن اعتنوا بالقرآن الكريم بيانا للمعاني وكشفا لألفاظها وتأويل تَنَزُّلاتها ومقامات ذلك.

وقدْ عُلِم أن العناوين أنساب المضامين؛ لكننا وجدنا في غير ما مُصَنَّف في بيان معاني القرآن ما وُسِم بعنوان لا يحمل عبارة التفسير بين ألفاظه؛ ليتأكد التساؤل عن السبب؛ هل تَحَرَّج المشتغلون بعلم (التفسير) أن يُسَموا ما وصلوا إليه تجاسرا تفسيرا؟ ولماذا اسطاعوا تحديد مفهوم التفسير في الكشف وبيان المراد بحسب الوسع البشري؟ لماذا أسعفتهم المكنة المفاهيمية أن ينسبوا التفسير إلى البشرية من خلال تعريفاتهم لهذا المصطلح، ولم تسعفهم العبارة أن يلقبوا كتبهم بعبارات حمالة للفظة التفسير؟

إننا ونحن نجول بين المؤلف في بيان القرآن من وضع البشر، وتقليب عنواناته نجد بجلاء حقيقة ما قُرِّر سابقا؛ فكثيرٍ من المصنفات آثر أصحابها

(1) هو مَيْمُون بن مُحَمَّد أَبُو الْمعِين النَّسَفِيّ المَكْحولِيّ، حَنَفي المذهب الفقهي، وعلى نهج الماتريدي في الكلام، ولد بنَسَف وقيل بسمرقند عام:(418هـ، وقيل 438)، توفي في الخامس والعشرين من ذي الحجة، سنة:(508هـ)، وله سبعون سنة. فقيه أصولي متكلم، عُدَّ له من المصنفات الكثير من أشهرها: بحر الكلام، تَبْصِرة الأدلة في أصول الدين، التمهيد لقواعد التوحيد، تَصيُّد القواعد في علم العقائد، إيضاح المَحجَّة لكون العقل حُجة، شرح الجامع الكبير للشَّيباني في فروع الحنفية، مناهج الأئمة في الفروع أيضا. تُنظر ترجماته في: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، محيي الدين الحنفي، (189/2)، تاج التراجم، ابن قُطلُوبغا، (ص:308)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اللكنوي، (ص:216.217)، معجم المؤلفين، كحالة، (66/13).

(2) **التيسير في قواعد علم التفسير**، الكَافياجي، (ص:23).

تسميتها بمصطلح غير لفظة التفسير؛ رغم أنهم أكثروا من استدعاء هذه العبارة في متن كتابهم، والملاحظ أنهم اقتصروا في الإنابة عن التفسير ببعض مستلزماته المعجمية من البيان والتأويل والكشف والهداية؛ وفي ذلك إشارة منهم إلى أن الإستعمال الصحيح للفظة التفسير لا يكون إلا ما كان فيه القطع على المراد بدليل لا يقبل التأويل أو الظن[1].

ولكن السؤال المشروع بعد هذا التبين، هل غابت هذه الحصيلة عن الأُول؟ ألم يَهُلْهُم أمر المعجم الدلالي للفظة التفسير فتنطلق قريحتهم لأجل وضع سليم لمصطلح بديل معرفيا، يليق بالجهد البشري الموصل بعد اللأي إلى ظن بالمراد من كلام رب العالمين؟ لماذا عُرف عنهم ذلك الإختلاف الإصطلاحي بين التأويل والتفسير، وكثرت لدى جمهرة منهم تصدير مقدمات (تفاسيرهم) بمبحث يكشف حقيقة الخُلف بين هاذين المصطلحين؟ هل ركب جمهور منهم تعلة قاعدة عدم المُشاحة في الإصطلاح؟

إن سبيل الجواب عن ذلك كله هو التأكيد على حتمية واستعجالية النظر المعجمي والإصطلاحي في جملة من قضايا التفسير والتأويل، ولا يكون

(1) من هذه المصنفات أذكر على سبيل التقريب والتمثيل ما يلي: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة(ت276ه). فهم القرآن العظيم، التُّستري(ت283ه). جامع البيان عن تأويل القرآن، الطبري(ت310ه). الإصلاح في التأويل، أبو حاتك الرازي(ت بعد: 322ه). تأويلات أهل السنة، الماتريدي(ت333ه). تحقيق البيان في تأويل القرآن، الراغب الأصفهاني(ت425ه)، الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي(ت437ه)، التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، المهدوي الأندلسي(ت440ه)، البيان في تأويلات القرآن، ابن عبد البر(ت463ه). أسرار الأنوار الإلاهية بالآيات المتلوة، الغزالي(ت505ه). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري(ت539ه). أسرار التنزيل وأنوار التأويل، الرازي(ت606ه). التِّبيان في أحكام القرآن، القرطبي(ت700ه). التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جُزي(741ه)، لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن(ت741ه)، تسهيل السبيل في فهم معاني التنزيل، البكري(ت952ه). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الخبير، الخطيب الشَّربيني(ت977ه). محاسن التأويل، القاسمي(ت1332ه).

ذلك إلا بنظر عميق في التركيب الجامع بين الدراسات المعجمية والاِصطلاحية والقرآنية، ذلك أن المفهوم والمصطلح له تاريخ معجمي، واستعمال لغوي، واستدعاء قرآني، والمشاحة هاهنا والتدقيق مطلب آكد وضرورة معرفية وأمانة تاريخية.

المبحث الرابع: من خصوصية مصطلح التفسير إلى عمومية مفهوم التأويل:

ولا أزعم من خلال هذه المباحث أني أَهْلٌ لاصطلاح مفهوم أليق ببيان الإنسان للقرآن؛ ولكني أقترح بعد هذا التوصيف استدعاء مصطلحات أعتبرها أقرب وأدعى لينسب إليها التراث الخادم للقرآن الكريم بيانا للمعاني وتحصيلا للمقاصد والأسرار؛ وأُجمل هذه المصطلحات فيما يلي:

1. البيان[1] والتبيين والتِّبيان: ولهذه المصطلحات ما يشفع لها في الاِستعمال القرآني، من ذلك قول الله ﷻ:{ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ } [آل عمران: 187]، والتَّبيين إظهار لأحكام الكتاب وأخباره[2]، والأمر شامل لأهل الكتاب سواء عند نزول هذه الآية، وهي أيضا شاملة في حكمها من بعدهم، « وعلماء الأمة داخلون في هذا الميثاق»[3].

والبيان وعائلته الاِشتقاقية فعل رباني في صورته الكاملة، وهو سائغ للإنسان بحسب الوسع البشري؛ ولذلك نجد فئاما من أعلام بيان القرآن صدَّروا مصنفاتهم بعنوانات ضمت عبارة البيان، من ذلك - كما أشرنا قَبلُ -

(1) «الْبَاءُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ أصل واحد، وهو بُعد الشَّيء وَانْكِشَافُهُ، وبان الشيء وأبان إذا اتضح وانكشف»، يُنظر **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، (1/327. 328)

(2) يُنظر **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الألوسي، (2/360).

(3) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، (1/587. 588).

كتاب ابن جرير الطبري الموسوم بجامع البيان عن تأويل القرآن، وكتاب الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي القرآن للقرطبي، وغير هاذين ملحوظ.

2. الدَّرس والتَّدَارس[1]، وهي اصطلاحات قرآنية نبوية قمين بأن ينسب إليها العلم الذي يبتغي التعامل مع كتاب الله بيانا وشرحا وتَبَيُّنا، ويزكيها ما جاءت به جملة من الأدلة القرآنية والحديثية المتضمنة بعض هذه الكلمات، من ذلك قول الباري ﷻ منكرا على أهل الكتاب خيانتهم للميثاق بعد قراءة الكتاب وفهمه ومعرفة حكمه: {فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ} [الأعراف:169].

والواضح الجلي تَسَاوُق لفظة الدرس بالكتاب المُنَزَّل، والسياق يقتضي القراءة والعمل بعد العلم؛ لأن أهل الكتاب المتحدث عنهم لم يَهُلْهُم أمر وراثة الكتاب وجلالة هذا الإرث، بل ضيعوا أمره واستبدلوا الذي هو أدنى من عرض الدنيا بالذي هو خير وهو الكتاب قراءة وتمثلا وعملا، يقول أبو جعفر الطبري في تأويل هذه الآية وبيانها: « وأما قوله: { وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ } ؛ فإنه معطوف على قوله: { وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ }، ويعني بقوله: {وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ }، قرأوا ما فيه، [و] ورثوا الكتاب فعلموا ما فيه ودرسوه، فضيعوه وتركوا العمل به، وخالفوا عهد الله إليهم في ذلك»[2]، وطبعا لا تستقيم قراءة من غير فهم، ولا يكونان ذا منفعة

(1) يقول ابن فارس: « الدال والراء والسين أصل واحد، يدل على خفاء وخفض وعفاء، فالدرس: الطريق الخفي، ومن الباب درست القرآن وغيره. وذلك أن الدارس يتتبع ما كان قرأ، كالسالك للطريق يتتبعه»، **مقاييس اللغة**، ابن فارس، (267/2 . 268)، وكأن المريد فهم آيات القرآن الكريم ومتح بصائرها وهداها ملزم بتتبع الآي والآي قراءة وتلاوة وترتيلا حتى تظهر وتنكشف أسرارها وحِكمها وأحكامها.

(2) ينظر **جامع البيان في تأويل القرآن**، الطبري، (215/13).

من غير عمل وتمثل؛ ولولا هذا التأويل لما أنكر الله عليهم أمر تضييع الأمانة والميثاق.

وإذا كان أمر الدَّرس والتَّدارُس للكتاب أمرا واجبا باعتبار النهي والزجر عن التخلف عن ذلك وتضييعه، فإنه يستلزم أدوات ومُكَناً بها يُسْطاع التدارس درءا للخطل والخلل، ولا شك أن أمر الواجب يثمر أجرا وثوابا، بَيَّنته السنة المشرفة، فقد صح عن النبي المختار محمد ﷺ من حديث أبي هريرة ﷺ قوله: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله **ويتدارسونه** بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بطَّأ به عملُه لم يُسرع به نسبُه»[1].

وقد وردت لفظة التدارس بصيغة تفيد المشاركة في الدرس من غير اقتضاء ولزوم تدارسه من جميع حضور المجالس؛ وقد يكتفى بذي العلم مع استفادة الحاضرين، والملاحظ أن التدارس لا يكون إلا بعد التلاوة، وحق التلاوة التدقيق وحضور الذهن ويقظته.

والدراسة مصطلح قرآني نبوي مرتبط بالكتاب فهما وطلبا للمعاني والأسرار والحكم بعد تلاوة وترتيل منهجي دقيق، يقول الدكتور فريد الأنصاري: «فالدراسة والتدارس: تتبع صيغ العبارات، ووجوه المعاني والدلالات للمقاصد

(1) أخرجه **الإمام مسلم في صحيح** بِطُوله، قال: «حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء الهمداني واللفظ ليحيى (قال يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا) أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، =ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت = عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بطَّأ به عمله لم يسرع به نسبه»، **صحيح مسلم**، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والإستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، (رقم: 2699).

والغايات، من كل آية وسورة، وتعلُّم ذلك كله ترتيلا وتفسيرا، بما فيه ضبط ألفاظه وآياته وسوره؛ للتعرف على أسراره وحِكمه»[1].

وإذا تحققت التلاوة على وِزان المُدارسة تحققت الربَّانية الواردة في قوله تعالى{ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ } [آل عمران:79]. فأعظِم بها من مسؤولية أنيطت بالدارس؛ إذ حلَّاه المولى ﷻ بالرباني.

3. **التّدبر**[2]: وهي عملية منبعثة من القلب سارية في عمق كل آية مستوجبة حضورا فائقا للذهن واستدعاء رائقا لجميع المُكَنِ والأدوات لاستجلاب المعاني وتنزيلها على القلب نزولا مُرتلا، ويمكن أن نعتبر هذه العملية لاحقة للبيان السليم والمدارسة الوازنة، وهي واردة على صيغة التَّفعل للدلالة على عميق الجهد وبالغ الجد، يقول أبو الحسن إبراهيم البِقاعي(ت885هـ) في بيان قوله تعالى:{ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ }[سورة محمد:24]: «ولما أخبر بذلك فكان ربما سأل من لا يعي الكلام حق وعيه عن السبب الموجب للَّعن المسبب للصم والعمى، أجابه بقوله منكراً موبخاً مظهراً لتاء التَّفعل

(1) **مجالس القرآن**، الأنصاري، (ص:69).

(2) «(دَبَرَ) الدال والباء والراء. أصل هذا الباب أن جُله في قياس واحد، وهو آخر الشيء وخلفه خلاف قبله، والتَّدبير: أن يُدَبر الإنسان أمره، وذلك أنه ينظر إلى ما تصير عاقبته وآخره، وهو دُبره»، مقاييس اللغة(324/2)، و« ودَبَّرَ الأَمْرَ وتَدَبَّره: نظر في عاقبته، واسْتَدْبَرَه رأَى في عاقبته ما لم ير في= صدره، وعَرَفَ الأَمْرَ تَدَبُّراً أَي بأَخَرَةٍ، والتَّدْبِيرُ في الأَمر أَن تنظر إِلى ما تَؤُول إِليه عاقبته والتَّدَبُّر التفكر فيه»، **لسان العرب**، ابن منظور، (1321/2)

إشارة إلى أن المأمور به صرف جميع الهمة إلى التأمل: { أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ }: أي كل من له أهلية التدبر بقلوب منفتحة منشرحة ليهتدوا إلى كل خير القرآن بأن يُجهدوا أنفسهم في أن يتفكروا في الكتاب الجامع لكل خير، الفارق بين كل ملبس تَفكرَ من ينظر في أدبار الأمور وماذا يلزم من عواقبها»[1].

ولم يكن هذا الزَّجر منه - تعالى - للمُوَلين تدبر آي القرآن الكريم دُبرهم إلا لِنَتبين وجوب هذا المنهج بحسب الوسع البشري، وبقدر الحضور القلبي، والصفاء الروحي وأهلية الوجدان؛ لتقبل الوحي كما لو أُنزل على سامعه؛ فلا يكون كالقِيعان لا تُمسِكُ ماًء ولا تُنبت كلأً؛ إذ الغاية من التنزيل هو التدبر والتذكر.

وبين المُدارسة والتدبر تكامل وتساوق، فلا يكون للعملية الأولى نفع وثمرة إلا إذا ارتبطت قصدا بالمنهج الثاني، «فالتدارس عملية تعليمية ذهنية، تشتغل من داخل النص القرآني لا خارجه، ويُنتجها العقل في علاقته بنص الخطاب القرآني مباشرةً، وفي ارتباطه بلغته وأساليبه على قدر ما تُتيحه تلك اللغة من معانٍ وحكم ودلالات. بينما التدبر عملية قلبية ذوقية محضة. فهي وإن صاحبت التدارس واقعة في النفس لا في النص، إنها حركة وجدانية تجري خارج النص القرآني، إنها تتلقى المعاني والحكم من التدارس، ثم تدخل بها إلى

(1) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، (243/18).

أعماق النفس، أو تخرج بها إلى مطالعة أحوال المجتمع؛ لتراقب النفس والمجتمع معاً على موازينها»[1].

4. التأويل: وهذا المصطلح القرآني تنوعت الحقول المعرفية المستدعية له بين الكلامية واللسانية والفلسفية قديما وحديثا، وتغايرت دلالاته التوظيفية بحسب المجال المستعمل له؛ لكنه يبقى مصطلحا قرآنيا بامتياز ارتفق في غير ما آية من القرآن الكريم بالكتاب، وعالجه الأئمة المشتغلون بالقرآن الكريم معنى ولفظا في كتبهم كلما أرادوا البحث في مفهوم التفسير، واعتبروه مرادفا حينا ومغايرا مستقلا بالمعنى تارة أخرى[2]، واعتُبر بحسب بعضهم أعم من التفسير[3]، وعند الآخرين فرعا خاصا عن التفسير والتفسير أعم منه[4].

وإذا كان بعض العلماء جعلوا هذا اللفظ قرينا للتفسير من حيث إنه مُناط ببيان مراد الله - تعالى - من كلامه ﷻ بحسب الوُسع البشري؛ فإن بعضهم حلاه بالقداسة الإلاهية من حيث إنه خاص بالمولى - تعالى - فقط

(1) **مجالس القرآن**، الأنصاري، (ص:74).

(2) ينظر في تحرير الفروق اللغوية والاصطلاحية بين مفهومي التأويل والتفسير: **الفروق اللغوية**، العسكري، (ص:58). **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، (4/ من الصفحة: 192 إلى 194).

(3) قد يُفهم هذا من مقدمة جامع البيان للإمام الطبري حيث قال:« اللهم فَوَفِّقنا لإصابة صواب القول في مُحْكَمه ومُتَشابهه، وحلاله وحرامه، وعامِّه وخاصِّه، ومجمَله ومفسَّره، وناسخه ومنسوخه، وظاهره وباطنه، **وتأويل آيهِ وتفسير مُشْكِله**»، **جامع البيان**، الطبري، (6/1)، وكأنه - رحمه الله - اعتبر التأويل الذي هو كشف لمعاني الآي أعم من التفسير الذي هو ضرب من النظر في معاني المشكل آية كان أو لفظا؛ فإذا اتضح المشكل ظهر معنى المراد؛ وبالتالي سهل التأويل.

(4) **تفسير الراغب الأصفهاني**، الأصفهانى، (11/1).

باعتباره ﷻ القادر وحده على معرفة مآلات الأمور، وعواقب السنن الإلاهية، وما ترجع إليه نتائج الأفعال والأحداث والمعاني.

وقد كان لهم في ذلك المعول على بعض الآيات الدالة على هذا المعنى[1]، ثم على بعض دلالات المصطلح اللغوية[2].

وقد اختارت له الدكتورة فريدة زمرد مفهوما بعد دراسة مصطلحية عميقة ومطولة بقولها:« التأويل في الإصطلاح القرآني: هو ما يصير إليه القول أو الفعل من عاقبة وتحقق ذلك في عالمي الغيب والشهادة»[3]، واعتبرَت هذه الصيغة مشتقة من مادة [أول]، وهي آيلة في المعنى إلى الإنتهاء والصيرورة والعاقبة[4].

(1) من ذلك قوله تعالى:{ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ } [الأعراف، الآية:51 وجزء من الآية: 52]، وقوله تعالى:{ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾ } [الكهف: 78].

(2) تعود صيغة التأويل في كتاب العين للخليل إلى جذر [أَوَلَ]، يقول:« والتَّأَوُّل والتَّأْويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه»، **كتاب العين**، الفراهيدي[(مادة: أول)، (100/1)]. و[أول] في اللغة: «ابتداء الشيء، وقيل من آل، يؤول: إذا نجا وسبق، وأمّا التَّأْويل، فَقيل: من أوّل يُؤوّل تَأْويلا، وأُلْت الشيءَ: جَمَعْتُه وأَصْلَحته، فَكَأَن (التَّأْويل) جَمْع معانٍ مُشكلة بِلَفْظ وَاضح لَا إِشْكَال فِيهِ»، ينظر **تهذيب اللغة**، الأزهري الهروي، [(مادة: أول)، (15/328. 329)]. وعند ابن = فارس: «(أَوَلَ): الْهَمْزَةُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه، وَآلَ يَؤُولُ، أي: رَجَعَ، ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه»، ينظر **معجم المقاييس**، ابن فارس، [(مادة: أول)، (1/158. 159. 162)].

(3) **مفهوم التأويل في القرآن الكريم: دراسة مصطلحية**، فريدة زُمرُد ، (ص:140).

(4) المرجع نفسه، (ص:141).

وقد وجَّهَتِ الدراسةُ الباحثةَ إلى القول بتساوق التفسير والتأويل في البيان، مع ارتباط التأويل بالعلم الرباني في قداسته وصعوبة الوصول إليه، وحاصل ما وصلتْ إليه قولها: «وبهذا يكون التفسير بيانا شاملا للقرآن الكريم، كما أن التأويل علم بالتحقق الفعلي للشيء، وهذا ليس مطلوبا من المكلفين العلم به لعدم تعلقه بأفعالهم، وبهاذا يكون التأويل مختلفا عن التفسير من جهة التحقق، وموصولا به من جهة كونه من البيان الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وإنما يعلم المكلفون منه ما به تصفو عقيدتهم، ويسمو إيمانهم، ويحرضهم على العمل»[1].

وبالنظر إلى المدلولات المعجمية لمصطلحي التفسير والتأويل فإنه يلاحظ احتمال تلبس التفسير بصفة القطع واليقين، وعدم قبول التعدد في المعاني؛ غير أن هذه الصفة غير واردة في المعجم اللغوي للفظة التأويل، هذا الأمر يحيل على إمكانية تمهير الباحث على ممارسة تأويلية لآي الكتاب الحكيم بعد استفراغ الجهد في الوصول إلى المعنى المؤول، وبعد الحيازة البينة لمُكَن ذلك وآلاته.

ويتأكد احتمال بشرية التأويل من حيث هو أداة لفهم القرآن عند النظر في قوله ﷻ: { هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ } [آل عمران:7].

(1) المرجع نفسه، (ص:236).

وعلى اعتبار الخُلف الموجود في الآية في الوقف، وما أجراه من تغاير في المعنى عند قوله تعالى: { وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ }[1]، فإن هذا الأمر يُبقي احتمال نسبة التأويل - بحسب الوُسْعِ - إلى البشر شريطة الرسوخ في العلم، ومهما يكن فإن ما قد يصله تأويلهم متلبس بالظن؛ إذ القطع من صفات الله ﷻ وهو التفسير، ولا يتصادم التأويل من الراسخين مع الإيمان والتسليم لله - تعالى -.

إن دعوة القرآن إلى التأمل في آي الكتاب الحكيم والتأمل فيها، وإعمال النظر الرصين والتفكر الدقيق: هي سبل حقيقة نحو الهداية والرشاد، ودفع صور التوهم والشك والتشابه في الآي، المفضي إلى الزيغ والمجادلة بغير علم، « فالمؤمن المعتقد أن لا مناقضة في كلام اللَّه ولا اختلاف، إذا رأى فيه ما يتناقض في ظاهره، وأَهَمَّه طلب ما يوفق بينه ويجريه على سنن واحد، ففكر وراجع نفسه وغيره ففتح اللَّه عليه وتبين مطابقة المتشابه المحكم، ازداد طمأنينة إلى معتقده وقوّة في إيقانه. { وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ }، أي: لا يهتدى إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلا اللَّه وعباده الذين رسخوا في العلم، أي: ثبتوا فيه وتمكنوا وعضوا فيه بضرس قاطع»[2].

(1) وقد روى الإمام أبو جعفر الطبري بسنده الروايات التي تُبِين عن الخلف المعتبر من كبار الأئمة في الوقف على ﴿ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ أو ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، قال رحمه الله: « واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل{ الراسخون } معطوف على اسم {الله}، بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أمْ هم مستأنَفٌ ذكرهم، بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون: آمنا بالمتشابه وصدّقنا أنّ علم ذلك لا يعلمه إلا الله. فقال بعضهم: معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده منفردًا بعلمه. وأما الراسخون في العلم، فإنهم ابتُدئ الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمنا بالمتشابه والمحكم، وأنّ جَميع ذلك من عند الله»، ثم ساق رواياته المسندة المبينة للخلف. ينظر **الجامع**، الطبري، (6/202. 201. 203. 204).

(2) ينظر **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الزمخشري، (1/259. 260).

ومما يُضاف إلى احتمال البَشرية في تأويل الكتاب؛ حديث دعاء النبي ﷺ لعبد الله ابن عباس ﷺ بالعلم بالتأويل[1]، وقد ارتفق التأويل بلفظة «عَلِّمه» لِما في ذلك من الاِحتياج إلى إعمال الجهد، وتحصيل ملكات التعامل مع القرآن الكريم بيانا ودراسة وتدبرا وتأويلا، وارتبط قبلها بعبارة «الفقه في الدين»، وقد يُمتح من ذلك توقف تأويل القرآن على فقه رصين ودقيق في الدين؛ مخافة الاِجتراء على كلام الله، والقول فيه بغير علمٍ؛ يصيرُ بالقائل قصدا أو من غير قصد إلى الوقوع في مَهْواةٍ من الخطإ والخطل سحيقة.

وخلاصة القول، إن التعامل مع القرآن الكريم - من حيث هو كلام الرب ﷻ - كشفا للمعاني وطلبا للأسرار والحِكم والأحكام؛ يتطلب سلوك المهايع المذكورة آنفا، وهي جلها طرق للدرس القرآني، مع استحضار الاِختلاف الزماني والمقامي والمقصدي بينها، وما تحتاجه من آلات ومُكَنٍ؛ لأجل سلامة في المدخلات والمخرجات.

وهذه المهايع يمكن بيان خِطَّتها وهيكلتها على النحو الآتي:

(1) أقصد حديث الصحابي الجليل ابن عباس ﷺ الذي وردت فيه عبارة دعاء النبي ﷺ له بالعلم في التأويل: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»، والحديث أخرجه الإمام أحمد من طريق حَسَن بْن مُوسَى عن زُهَيْرٍ أَبي خَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، **مسند الإمام أحمد**، (ت241هـ)، (رقم: 2397، 225/4)، **والطبراني**، (ت360هـ) في **المعجم الكبير** بسنده إلى بن عباس ﷺ، (رقم: 10614، 263/10)، وفي **الأوسط**، (رقم:3356، 345/3)، وفي **الصغير**، (رقم: 542، 327/1). وأخرجه الحاكم(ت405هـ) أيضا باللفظ نفسه في **مستدركه**، (رقم: 6425، المجلد: 422/6 .423)، ثم علَّق عليه بقوله:« هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه»، المصدر نفسه،(مج423/6). ولابن ماجة في سُننه لفظ آخر أخرج به الحديث يُبين عن مجال التأويل، وهو: الكتاب، قال: «حدثنا محمد بنُ الْمُثَنَّى، وأبو بكر بنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، قالا: حدثنا عبد الوهاب، حدثنا خالدٌ الحَذَّاءُ، عن عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْكِتَابِ»، **سنن ابن ماجة**، (ت273هـ)، (رقم: 166، 114/1).

1 . **التلاوة**[1] **بمنهج الدراسة:** وتقتضي ابتداء حسن التلاوة وصحتها، ثم النظر في القراءات الواردة في الآي، ومراعاة التنوع في المعنى المترتب عن التنوع في القراءات الصحيحة والمتواترة؛ إذ إن من مهمات مقاصد الخُلْفِ والاختلاف في القراءات تكثير المعاني وإظهار وجوه الإعجاز في النظم والبيان، يقول الطاهر ابن عاشور: « والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرا للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي ﷺ، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادا لله تعالى ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر»[2].

ومن مكملات الدرس القرآني معرفة الوقوف القرآنية، وتحصيل الخُلْف الواقع بينها؛ مما فيه مزيد فائدة وعون على تبين المعنى، يقول أبو القاسم الهُذَلي[3]: «اِعلم أن المقاطع والمبادئ علم مفتقر إليه يعلم به الفرق بين المعنيين المختلفين، والقصتين المتنافيتين والآيتين المتضادتين، والحكمين

(1) وهي مصطلح قرآني ارتبط بالكتاب في غير ما آية، و« والتاء واللام والواو، أصل واحد، وهو الإتباع. ومنه تلاوة القرآن، لأنه يتبع آية بعد آية»، **المقاييس**، لابن فارس، (351/1)، وقد يُؤَول الاتباع باتباع أحكام الآي وليس فقط نظمها وبناءها في أن آية تتلوها أخرى، فالتتابع في نظم الآي والتتابع في قراءتها مهيع نحو الفهم السليم مع مراعاة السباق والسياق واللحاق، وهذا كله مظنة إلى حسن التدبر وسليم التأويل، يقول الراغب الأصفهاني: «تَلَاهُ: تبعه متابعة ليس بينهم ما ليس منها، وذلك يكون تارة بالجسم وتارة بالاقتداء في الحكم، وتارة بالقراءة وتدبّر المعنى، والتلاوة تختص باتباع =كتب الله المنزلة، تارة بالقراءة، وتارة بالإرتسام لما فيها = من أمر ونهي، وترغيب وترهيب، أو ما يُتوهم فيه ذلك، وهو أخصّ من القراءة، فكل تلاوة قراءة، وليس كل قراءة تلاوة، لا يقال: تلوت رقعتك، وإنما يقال في القرآن في شيء إذا قرأته وجب عليك اتباعه»، ينظر كتاب **المفردات في غريب القرآن**، الأصفهاني، (ص:167).

(2) **التحرير والتنوير**، الطاهر ابن عاشور، (1/ 55).

(3) هو يوسف بن علي بن جُبارة بن محمد بن عقيل الهُذَلي المغربي البِسكِري، أبو القاسم، أستاذ عالم بالقراءات والنحو والفقه، جوال في طلب علم القراءات وتوجيهها، رحل لذلك من المغرب بلد المنشأ إلى المشرق، وألف كتابه: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، وجمع فيه: خمسين قراءة، عن الأئمة، من ألف وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقا، توفي بنيسابور سنة: (465هـ)، تنظر ترجمته في **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ابن مكولا، (458/1 . 459)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، الذهبي، (1/ 429 إلى 433)، **وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة، (1381/2).

المتقاربين، وبين الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والمحكم والمتشابه، ويميز بين الحلال والحرام، وبين ما يقتضي الرحمة والعذاب»[1].

وإذا سلمت هذه التلاوة على وِزان منهج الدراسة، اتضحت معالم الطريق الموصلة ابتداء إلى حسن التدبر ثم إلى جميل الإمتثال وحثيث الإقتداء، وإذا ما حصل ذلك فاز التالي الدارس بموعود الحق ﷻ: { ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ } [البقرة:120].

2. **البيان:** وهو كل ما يساعد على فهم المعنى القرآني، ثم الانتقال به إلى مرتبة الإفهام، فالبيان الحق يربط صحيح الفهم بسليم الإفهام؛ فَهُما مُتسَاوِقان متلازمان، وبصحيح النظر في أدواتهما يُتوصل إلى حل الغموض وهتك ستار الريب بدفع الإشكال.

فالبيان بهذا المعنى: «اسم جامع لكل شيء كَشف لك قناع المعنى، وهتك الحُجب دون الضمير حتى يفضي السامع الى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل؛ لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع: إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى فذاك هو البيان في ذلك الموضع»[2].

والقصد الظاهر من خلال البيان الخروج بألفاظ القرآن في حالة الإفراد أو التركيب إلى حل غموضها وإزالة إشكالها؛ حتى يُستفاد منها المعنى في أجلى

(1) **الكامل في القراءات العشر، والأربعين الزائدة عليها**، الهُذَلي، (ص:131).
(2) **كتاب البيان (والتَّبيُّن)**، الجاحظ، (76/1).

صوره، ليكون البيان بهذا المقصد: «إخراج الشيء من حيّز الإشكال إلى حَيّز التَّجلي»[1].

إن البيان الذي هو مَهْيَعٌ راشد لإيضاح كلام الله - تعالى - والذي من مقاصده ما أشير إليه آنفا لابد له من ضوابط ومفاتيح يُتوصل بها إليه؛ ليحصل التبين والتبيين والفهم والإفهام، وهي ما جعله البحثة في علوم القرآن من ضوابط وشروط (التفسير والمفسرين)، وأُسُّها وأساسها علوم اللسان العربي وموارده، سواء اهتمت باللفظ المفرد دلالة وتاريخا ومعنى ونحوا وبلاغة وتصريفا، أو اهتمت به في سِيَاقَةِ التركيب وما يؤول إليه من المعاني والدلالات.

ولا غرو أن يكون الأمر كذلك؛ والله ﷻ جعل التنزيل منمازا باللسان العربي في أبين بيانه الذي به تتم النُّذُرُ[2]، ويستقيم مقصد التَّنَزُّل من الروح على الأرواح والقلوب: { وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ } [الشعراء: من الآية 192 إلى الآية 195].

فلا يكون الفهم والإفهام إلا بواسطة اللسان الذي نزل به وبه يتم البيان، فطلب فهم القرآن « إنما يكون من هذا الطريق خاصة، فمن أراد تفهمه، فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تَطَلُّب فهمه من غير هذه الجهة»[3].

(1) **جمع الجوامع في أصول الفقه**، السبكي، (ص:57).

(2) [النُّونُ وَالذَّالُ وَالرَّاءُ]:كلمة تدل على تَخْوِيفٍ أو تَخَوُّفٍ، والنَّذِيرُ: الْمُنْذِرُ، وَالْجَمْعُ النُّذُرُ. ينظر مقاييس اللغة، ابن فارس، [مادة: (نذر)، (414/5)].

(3) **المو افقات**، الشاطبي، (102/2).

فأيما مريد فهم كلام المولى على وجه الظن من غير قطع، طالبا حسن البيان من غير تشهٍ أو ذوق مُنْبَث ومنقطع عن الحقيقة والشريعة منفصل عنهما، لا بد له من النظر في آيه مع استدعاء علوم ضرورية: وهي علم لغة النص، فبه تعرف شروحات المفردات القرآنية بحسب ما تواضع عليها العرب، وعلم النحو وبه يُدلف إلى كشف المعاني المختلفة؛ لأنها تتغاير بتغاير الإعراب، وعلم التصريف وهو آلة لمعرفة الأبنية والصيغ ومعانيها، وهو كشف إبهام الفعل عند تصريفه، ومباحث الإشتقاق؛ فبعض الإختلاف في اشتقاق المواد مفض إلى الخلف في المعنى بالتبع.

ومن العلوم أيضا: علوم المعاني والبيان والبديع، وهي علوم البلاغة، فبالأول منها يُعرف «خَواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام»[1].

ومنها أيضا ما يكون سبيلا إلى فهم الكتاب وآياته من مباحث أصول الفقه، «فبه يُعرف وجه الاستدلال على الأحكام والإستنباط»[2]، والمقصود بالأصالة دلالات الألفاظ، إذ بين اللفظ والمعنى تلازم وتوافق إلى حد كونهما يشكلان ثنائية منهجية ومعرفية، أرخت بوارف ظلها على مباحث أصول الفقه في علاقته بالخطاب القرآني خاصة، ولذلك لا يُستغرب من إمام الحرمين الجُويني قوله: «اِعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني؛ أما

(1) **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، (214/4).
(2) المصدر نفسه، (215/4).

المعاني فستأتي في كتاب القياس - إن شاء الله تعالى-، وأما الألفاظ فلا بد من الإعتناء بها فإن الشريعة عربية»[1].

والمراد من دلالة الألفاظ: فهم المعنى عند إرسال اللفظ للعلم بوضعه له[2]، ولذلك كان لزاما معرفة هذا الفن بتقسيماته؛ فهو أُس من أسس علم أصول الفقه، ولما كان نص الكتاب دالا على «أكثر من معنى بطرق مختلفة، فقد أضحى ضروريا بحث طرق دلالة النصوص على معانيها التي تعتبر قواعد أصولية لغوية ترسم منهج الإجتهاد في استثمار كافة طاقات النص في الدلالة على معانيه»[3].

3. **التفسير**: سبقت الإشارة قبلُ إلى المعنى المراد بالتفسير الذي هو حَمَّال لصفة القطع، وقد تبين أيضا أن مصدر الإستمداد فيه هو الوحي الإلاهي والسنة الصحيحة، ويُضم إليهما ما صح النقل به عن الصحب الكرام؛ إذا صحت مشاهدة التَّنَزُّل منهم.

ومن لوازم هذا المهيع أيضا ما صح من أسباب نزول الآي، «فلا يحل القول في أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدوا في الطِّلاَب، وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العِثَار في العلم بالنار»[4].

ويضاف إلى ذلك أيضا ما صح به النقل من بيان للناسخ والمنسوخ، «ولا يُعتمد في النسخ قول عوام (المفسرين) بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل

(1) **البرهان في أصول الفقه**، الجويني، (130/1).

(2) يُنظر **التحرير في أصول الفقه**، ابن الهمام، (ص:25).

(3) المناهج الأصولية في الإجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، الدريني، (ص:215).

(4) **أسباب نزول القرآن**، الواحدي، (ص:8).

صحيح ولا معارضة بينة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والإجتهاد»[1].

ومن التفسير أيضا ما عُرِف عند البلاغيين بصحة التفسير، وشواهده في القرآن كثيرة، وكذلك ما اصطلح عليه بالتفسير بالنظائر، وهو مبحث لا مندوحة للمتصدي إلى بيان القرآن وتأويله من معرفته، واستحضاره؛ درءا لحمل اللفظ على غير وجوهه ونظائره، وهو فرع أساس فيما يصطلح عليه بتفسير القرآن بالقرآن، وهو إلى الظن أقرب منه إلى القطع، وعلى سليمه يستعان في فهم القرآن الكريم[2].

4. **التأويل:** وقد أشير سابقا إلى تحقيق المراد بهذا اللفظ، وأنه يحتمل الظن إذا ما اعتُبر صناعة بشرية منطلقة عن علم وآلة متبصرة بعيدا عن التشهي والذوق المرسل، وبهذا الإعتبار كان الاختلاف بين الصحابة الكرام وغيرهم من التابعين وتابعيهم ﷺ عند تأويل آي الكتاب، نعم قد تتقارب خطاهم في المعنى المُتوصل إليه؛ ذلك أنهم لو أخذوا البيان من صاحب الوحي ما وسعهم الاختلاف، ولكنهم في جملة من الألفاظ والعبارات والآيات ركنوا إلى علمهم باللسان العربي فطرة، وما خبروه من نظائر الآيات، وما حفظوه صدرا وفهما من السنة المبينة للآي، وفوق ذلك كله صدروا عن بصيرة مُلهمة من الله ﷻ، فكانت النتيجة أنْ كانت حصيلات استنتاجاتهم، وما انتهوا إليه من البصائر والتأويلات متقاربة في المآل.

(1) يُنظر **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، (81/3).

(2) لمزيد معرفة بعض أمثلة التأويل بمراقبة الوجوه القرآنية يُرجع إلى **الإتقان في علوم القرآن**، النوع التاسع والثلاثون من علوم القرآن: في معرفة الوجوه والنظائر، (144/2 وما بعدها).

فالمُؤَوِّل بهذا المعنى ينظر في ما عنده من الأدوات المشار إليها آنفا؛ مما توصل إليه عن طريق التدارس والبيان والتفسير، فيستدعيها بجملتها إذا حضرت، ويدلف إلى سبر صحيحها، واختيار الوجه الأقرب إلى مناسبة السياق والسباق واللحاق، ويوثق المنقول فيها، ويرجح بينها؛ ليخلص في النهاية إلى تنزيل المعاني المستخلصة والمركبة على الآية، أو على مجموع الآيات، ويجيب بها عن خفي القرآن ومشكله، ويستحضر - وهو سائر في درب استدعاء تلك المعارف والعلوم - داعية النَّقد لما سبق من التأويلات، التي تزخر بها المصنفات المدونة في بيان القرآن، وتأويل آيه على اختلاف منطلقات أربابها، ومنهجياتهم ومناهجهم وتخصصاتهم.

ولذلك نجد علما مثل ابن جرير الطبري، يشرع في بيان الآية بعبارته الشهيرة: «القول في تأويل قوله تعالى»، ثم يُدلف بعد عرض الآية إلى تناولها تلاوة على منهج الدراسة؛ فيعرض ما فيها من الخُلف بين القرأة وتَعِلَّاتِهم، ثم يُرجِّح ما يراه مناسبا؛ والذي يعين على إقامة المعنى المراد، ثم يحقق ما في لفظ الآية من لوازم البيان اللغوي وعلومه، ثم يسوق في ذلك ما نُقل من الروايات في بيان الآية؛ ليخلص في نهاية الأمر إلى المعنى الذي يراه وجها أليق بالاختيار[1].

5. **التَّدَبُّر:** وقد أشير - فيما سبق - إلى أن هذه العملية تستدعي حضورا كليا للقلب، فهي تستدعي تنزل الآي بمعانيها الممتوحة على مواطن القلب؛ فتصير به نحو شهود مآلاتها على النفس البشرية حينا، وعلى الواقع المعيش

(1) تمثيلا لهذا المنهج ينظر تأويل الطبري لقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [آل عمران:79]. **جامع البيان**، الطبري، (6/544. 545. 546).

للأمة، وقد تختلف دراجات التدبر للمعاني وتنزيلها على النفس بحسب الإستعداد الإيماني للنفس المتأملة، وتحقق شروط الخشوع، وتوفيق الرب ﷻ للعبد بحمله على تبصر ضياء الهداية.

وقد اكتنزت كثير من المؤلفات في تأويل وبيان معاني آي القرآن الكريم جملا كثيرة من اللطائف والإشارات المستنبطة؛ والتي تعبر عما وصلت إليه الذات المتأملة، والنفس المتدبرة وما اختلجها عند سلوك مهايع البيان من بصائر وهدايات، كل ذلك مقصده حمل النفس على الاستسلام لداعية الشرع وذم الهوى.

ولا شك أن هذه العملية الجوهرية لا يُتصور انفلاتها عن قواعد البيان، وشروط الدراسة وصحيح التفسير، والناس في ذلك متفاوتون مختلفون.

والحاصل أن التعامل مع آي القرآن الكريم يستدعي استحضار هذه العمليات الخمس، أو جلها على الأقل؛ ليكون التأويل بمعناه العام مُتَلخِّصا في الهيكلة التالية:

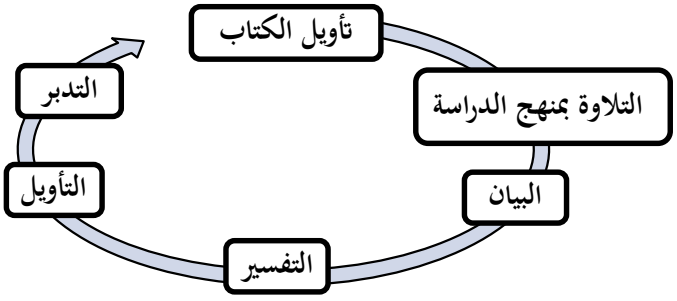

ويمكن هاهنا استدعاء توصيف الإمام أبي حامد الغزالي(ت505هـ)، لأصول الفقه **بالشجرة المثمرة** في كتابه المستصفى[1]، فالعلوم الإسلامية

(1) ينظر **المستصفى من علم الأصول**، الغزالي، (ص:7).

تتشابه في كثير من منهجياتها وثمراتها ومقاصدها، فالتأويل بمعناه العام - الموضح آنفا - لا يخرج شطأه ولا يستوي زرعه على سوقه إلا بتلك الوجوه الخمسة، التي يمكن توصيفها بشجرة الغزالي.

فالتأويل في التمثيل بالغِرَاسَة هو **الثَّمْرَة** المنتظرة من العملية بأكملها، ثم لابد لها من **مُثْمِر** وهو ما يتعلق بالتفسير بناسخه ومنسوخه، وأسباب النزول الصحيحة الواردة في الآي، وما صح من نقل عن النبي ﷺ في تفسير آي بعينها، وما كان في حكم المرفوع مما صح منه وثبت، وما وقع من وجوه ونظائر للآيات، وما عرف عند أهله بصحة التفسير، ويضاف إلى المثمر ما له علاقة بصحيح التلاوة على وِزان المدارسة والتدارس، من قراءات ومتواترها، ووقف وابتداء وتوجيههما للمعاني.

وأما عن طرق **الاِستِثْمَار** ومسالك الكشف عن معاني الآية بالتأويل؛ فمرتبط غالبا بالبيان ولوازمه وعلومه، وأما **المُسْتَثْمِرُ** لذلك فهو المُؤَوِّل الذي له شروطه العلمية والمنهجية والعرفانية؛ من حيث هو مؤهل للكشف عن المعنى المحتمل علما وتوفيقا من الله ﷻ، وأما عن **مقصد** العملية كلها فهو حصول التدبر القلبي لدى المُؤَوِّلِ والمُؤَوَّلِ له، ثم **الهداية وهي مقصد المقاصد** ومنتهاها.

ويُقترح التعامل مع المؤلفات في تأويل آي القرآن الكريم - من حيث استخراج منهجيات ومناهج أصحابها في عرض مجهوداتهم - على هذه العناصر الخمسة، ولا شك أنه بضرب المثال من نتاج كلام المؤول بالمعنى السابق يتضح ظهور هذه المسالك الخمسة، وسريانها فيما أُلف بيانا للقرآن الكريم وتأويل معانيه.

وبهذا التصنيف أيضا يُقترح التعامل مع البحث فيما صار يُصطلح عليه بأصول التفسير، أو علوم التفسير؛ ذلك أن الإنتقال من الجزئي: وهو النظر في تركيب نظريات حول العمليات الخمسة المُشَكِّلة لصرح التأويل بمعناه العام؛ هو المهيع الدقيق نحو بناء نظرية تطبيقية لأصول التفسير، أو لأصول التأويل تدقيقا للعبارة، وبالتالي بناء كليات واضحة وبينة حول تلك الأصول، تكون بعيدة عن التناول السطحي لمناهج المؤولين ومنهجياتهم، والقواعد التي اعتمدوها في التصور البياني للقرآن الكريم وآي الكتاب الحكيم.

إن تفكيرا عميقا في التأسيس لنظرية دقيقةٍ ومثمرة لِلْعِلْمية والوظيفية في **التِّلاوة** و**التَّدارس** ومقتضياتهما، و**البَيان** ولوازمه، و**التفسير** وقواعده ومسالك الكشف عنه، سيساعد للإنطلاق من الجزئي السهل إلى الكلي المركب، وهو بناء مؤَسَّسٌ ومُؤَسِّسٌ لأصول **التأويل**، وقواعده وأصول **التدبر** وضوابطه، وبالتالي تفريع تطبيقي للنظرية التأويلية أو **علم أصول تأويل القرآن** بمعناه العام.

خلاصات واستنتاجات ومقترحات

بعد هذا التَّجوال الحثيث في بستان الدراسة المعجمية والاصطلاحية والنقدية لمصطلح التفسير، يسوغ لي أن أختم هذا البحث بجملة من الاستنتاجات اللازمة والنتائج المستخلصة، والمقترحات المنشودة، وهي على الترتيب كما يلي:

- ✓ النظر في مصطلح التفسير أمر لازم احتراما للمنهج العلمي الباني للعلوم النسقية والقاعدية، باعتبار أن المصطلح هو الآلة الأولى التي عليها مدار العلم كله.

- ✓ إن أي محاولة لبناء علوم التفسير لا تستقيم من حيث الترتيب النسقي للعلوم إلا بضبط دقيق لمصطلح التفسير، من خلال تفتيش تاريخي في المعاجم اللغوية بقصد دراسة معجمية لهذا المصطلح.
- ✓ تقتضي الدراسة المعجمية لمصطلح التفسير تَبَيُّن تاريخ تطور المصطلح، ودلالاته الاصطلاحية؛ بقصد مزيد التنقيح له، وربطه بمدلولاته المعنوية القريبة من الوضع الأول، ثم إزالة مجموع الإشكالات التي كان ومازال يطرحها هذا المصطلح ومفهومه وقضاياه.
- ✓ من خلال الجامع التاريخي المعجمي لمصطلح التفسير يلاحظ تعدد الدلالات المعَبَّر بها عن معناه أو قريب معناه، والذي يثير الإنتباه ويسترعيه ذلك التنوع في الدلالة إلى حد عدم المُشاكلة.
- ✓ هناك توافق كبير بين المعاجم اللغوية والتفاسير القرآنية حول دلالات عبارة التفسير، منهجا ومعنى وتاريخ إيراد.
- ✓ هناك تكامل معجمي بين المصنفات المؤلفة رأسا في التأثيل اللغوي والبيان المعجمي للفظة التفسير، مع المؤلفات المصنفة رأسا في بيان وتفسير القرآن؛ مما يحيلنا على القول بأن هناك لغتين مترابطتين متكاملتين، هي اللغة العربية من حيث هي استمداد بشري، واللغة القرآنية من حيث هي بيان إلاهي عن معان بألفاظ دقيقة وعبارات بليغة وفصيحة.
- ✓ يمكن القول إن ما ورد بيانا لمفهوم التفسير سواء في المعاجم اللغوية أو التفاسير القرآنية (إن صح هذا التعبير)، لا تحكمه الظاهرة الترادفية بقدر ما تحكمه علاقة السبب بالمسبب، وعلاقة الغائية، وعلاقة المنهج والوسيلة.

- ✓ إن الغاية الكبرى من عملية التفسير . إن ساغ التعبير . هي **حصول الهداية** لدى المتدبر أو الدارس لكلام الله . عز وجل . ولا يُتوصل إلى هذه الغاية إلا بعد المرور الصحيح بالوسائل والمنهج الصحيح.
- ✓ إن التفسير إذن علم إلاهي يبين به عن كلامه هو ﷻ، ولا يستطيعه أحد، إلا من ارتضى من صاحب الرسالة ﷺ، أو من الصحب الكرام ﷺ الذين عُلِّموا بعض التفسير نقلا وشهودا.
- ✓ إن ما يمكن ملاحظته من خلال ما سيق بيانا لمفهوم التفسير هو الإختلاف البَيِّن في اصطلاح علم التفسير؛ ذلك أن نسبته للوسع البشري قضية صَعُب على المهتمين بالوضع حسمها وقطع مادة الخُلف فيها، وما ذاك إلا لأن الدلالة اللغوية والمفهوم القرآني للمادة مُستحضر، وله تأثير على الاصطلاح العلمي لهذا العلم.
- ✓ من الملاحظ العجيب أن ما صُنِّف من التآليف في التفسير - وإن تساهل أصحابها في اصطلاح علم التفسير ووسمه بالصفة البشرية بقدر الطاقة والوسع- جُعِلت عنواناتها عرية عن نسبة التفسير إلى الجهد البشري للمؤلف، وهو إقرار ضمني منهم أن التفسير لا يكون إلا من جهة الرب ﷻ، أو من جهة المرسَل بالوحي ﷺ، أو ما نقله الصحابة ﷺ صحة وشهودا.
- ✓ بالنظر إلى المدلولات المعجمية لمصطلحي التفسير والتأويل فإنه يلاحظ احتمال تلبس التفسير بصفة القطع واليقين وعدم قبول التعدد في المعاني؛ غير أن هذه الصفة غير واردة في المعجم اللغوي للفظة التأويل، هذا الأمر يحيل على إمكانية تمهير الباحث على ممارسة تأويلية لآي الكتاب

الحكيم بعد استفراغ الجهد في الوصول إلى المعنى المؤول، وبعد الحيازة البينة لمُكَنِ ذلك وآلاته.

- ✓ إن التعامل مع آي القرآن الكريم يستدعي استحضار هذه العمليات الأساس كلها أو جلها على الأقل وهي **التلاوة بمنهج الدراسة**، **والبيان**، **والتفسير**، **والتأويل**، **والتدبر**، وهي مهايع **التأويل بمعناه العام**.

أهم المقترحات:

- ✓ يُقترح التعامل مع المؤلفات في تأويل آي القرآن الكريم من حيث استخراج منهجيات ومناهج أصحابها في عرض مجهوداتهم على هذه العناصر الخمسة السالف ذكرها.
- ✓ يُقترح التعامل أيضا بهذا التصنيف الجامع للعمليات الخمس مع البحث فيما صار يُصطلح عليه بأصول التفسير أو علوم التفسير؛ ذلك أن الإنتقال من الجزئي وهو النظر في تركيب نظريات حول العمليات الخمسة المُشَكِّلة لصرح التأويل بمعناه العام هو المهيع الدقيق نحو بناء نظرية كلية تطبيقية لأصول التفسير أو لأصول التأويل تدقيقا للعبارة.
- ✓ إن تفكيرا عميقا في التأسيس لنظرية دقيقةٍ ومثمرة لِلْعِلْمية والوظيفية في **التِّلاوة** **والتَّدارس** ومقتضياتهما، **والبَيان** ولوازمه، **والتفسير** وقواعده ومسالك الكشف عنه، سيساعد للإنطلاق من الجزئي السهل إلى الكلي المركب، وهو بناء مؤَسَّسٌ ومُؤَسِّسٌ لأصول **التأويل** وقواعده وأصول **التدبر** وضوابطه، وبالتالي تفريع تطبيقي للنظرية التأويلية أو **علم أصول تأويل القرآن الكريم** بمعناه العام.

- ✓ لابد من التأكيد على حتمية واستعجالية النظر المعجمي والإصطلاحي في جملة من قضايا التفسير والتأويل، ولا يكون ذلك إلا بنظر عميق في التركيب الجامع بين الدراسات المعجمية والإصطلاحية والقرآنية، ذلك أن المفهوم والمصطلح له تاريخ معجمي واستعمال لغوي واستدعاء قرآني، والمشاحة هاهنا والتدقيق مطلب آكد وضرورة معرفية وأمانة تاريخية.

ثبت المصادر والراجع

1- **المصحف الإلكتروني**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

2- **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة: 1394هـ، 1974م.

3- **أسباب نزول القرآن**، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النَّيسابوري، (ت 468هـ)، تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان، نشر دار الإصلاح، الدمام . المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1412هـ، 1992م.

4- **إعراب القرآن وبيانه**، درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت1403هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص . سورية، الطبعة الرابعة، 1415 هـ، 1984م.

5- **الإكسير في علم التفسير**، الطوفي، لسليمان بن عبد القوي البغدادي، تحقيق عبد القادر حسين، نشر مكتبة الآداب، القاهرة . مصر، الطبعة الثانية، (دون تاريخ الطبعة).

6- **الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن جعفر(ت475هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني ونايف العباسي، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1383هـ، 1963م.

7- **بحر الجواهر في تحقيق المصطلحات الطبية من العربية واللاتينية واليونانية**، الهروي، محمد بن يوسف الطبيب (عاش بعد سنة 924 هـ)، طبع الكتاب في كلكوتا، باعتناء حكيم أبو المجاد، سنة: 1830م.

8- **البرهان في أصول الفقه**، الجويني، عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي، (ت478هـ)، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، نشر دار الوفاء، المنصورة. مصر العربية، الطبعة الرابعة، 1418هـ.

9- **البيان والتبيُّن**، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت255هـ) تحقيق وشرح عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر العربية، الطبعة السابعة، 1418هـ، 1988م.

10- **تاج التراجم**، ابن قُطلُوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني، (ت879هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، نشر دار القلم، دمشق. سوريا، الطبعة الأولى، 1413 هـ، 1992م.

11- **التَّحبير في علم التفسير**، السُّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت911)، تحقيق فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض. المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1402هـ، 1982م.

12- **التحرير في أصول الفقه**، ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي (ت861هـ)، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، جمادى الأولى، 1351هـ.

13- **التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر، 1984 هـ.

14- **التعريفات**، الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (ت816هـ)، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ، 1983م.

15- **تفسير الراغب الأصفهاني**، الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب(ت502هـ)، المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة محمد عبد العزيز بسيوني، نشر كلية الآداب . جامعة طنطا، الطبعة الأولى، 1420 هـ، 1999م.

16- **تفسير السمرقندي، بحر العلوم**، السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد (ت373هـ)، تحقيق علي محمد معوض وزكريا عبد المجيد النوتي وعادل أحمد عبد الموجود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م.

17- **تفسير الضحاك**، الضحاك، أبو القاسم بن مزاحم البلخي الهلالي، الخراساني(ت105هـ)، تحقيق محمد شكري أحمد الزاويتي، نشر دار السلام، الطبعة الأولى، 1419هـ، 1999م.

18- **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، أبو منصور الماتريدي، لمحمد بن محمد بن محمود (ت333هـ)، تحقيق مجدي باسلوم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى، 1426 هـ، 2005م.

19- **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، أبو منصور الماتريدي، لمحمد بن محمد بن محمود (ت333هـ)، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى: 1425هـ/2004م.

20- **تفسير مُقاتل بن سليمان**، مقاتل بن سليمان، بن بشير الأزدي البلخى، أبو الحسن (ت150هـ)، تحقيق عبد الله محمود شحاته، نشر دار إحياء التراث، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى، 1423 هـ.

21- **تفسير يحيى بن سلام**، يحيى بن سلَّام بن أبي ثعلبة، التيمي البصري ثم الإفريقي القيرواني (ت 200هـ)، تحقيق هند شلبي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى، 1425 هـ، 2004م.

22- **تهذيب الأسماء واللغات**، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

23- **تهذيب اللغة**، الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي أبو منصور (ت370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.

24- **التيسير في قواعد علم التفسير**، الكَافياجي، محيي الدين محمد بن سليمان ، تحقيق مصطفى محمد حسين الذهبي، مكتبة القُدسي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، سنة النشر، 1419هـ، 1998م.

25- **جامع البيان في تأويل القرآن**، الطبري، لمحمد بن جرير، أبو جعفر (ت310هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ، 2000م.

26- **جمع الجوامع في أصول الفقه**، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت771هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية، 1424هـ،2003م.

27- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت775هـ)، نشر دار المعارف النظامية، حيدر آباد، سنة النشر، 1332هـ.

28- **دراسات مصطلحية**، البوشيخي، الشاهد، نشر دار السلام، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، 1433هـ، 2012م.

29- **دَرْجُ الدُّررفي تَفسِيرالآيِ والسُّوَر**، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ)، تحقيق طلعت صلاح الفرحان ومحمد أديب شكور أمرير، نشر دار الفكر، عمان .الأردن، الطبعة الأولى، 1430 هـ، 2009م.

30- **دستور العلماء: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (ت: ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، نشر دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ ، 2000م.

31- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت1270هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1415 هـ.

32- **الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني**، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت360هـ)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، نشر المكتب الإسلامي، دمشق . بيروت، دار عمار، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 1405 هـ، 1985م.

33- **سنن ابن ماجه**، ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت273هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، نشر دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ، 2009م.

34- **الشَّافيةُ في علمي التصريف والخط**، لابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الدَّويني(ت646)، تحقيق حسن أحمد العثمان

الشَّافِيَجِي، المكتبة المكية، مكة المكرمة . المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية . مصححة ، سنة النشر، 1435هـ، 2014م.

35- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1997م.

36- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي(ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، بيروت .لبنان، الطبعة الرابعة، 1407هـ، 1987م.

37- **صناعة المعجم الحديث**، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 2009.

38- **الصِّناعتين: الكتابة والشر**، العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت نحو395هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر المكتبة العصرية، بيروت .لبنان، عام النشر، 1419 هـ.

39- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)**، الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت743 هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، 1434 هـ، 2013م.

40- **الفروق اللغوية**، العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت نحو395هـ)، تحقيق محمد إبراهيم سليم، نشر دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1997م.

41- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي(ت1304هـ)، تصحيح وتعليق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1324هـ.

42- **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، أبو القاسم الهُذَلي، ، يوسف بن علي اليشكري المغربي (ت 465هـ)، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007م.

43- **كتاب العين**، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، ترتيب تحقيق عبد الحميد هنداوي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2003م.

44- **كتاب المفردات في غريب القرآن**، الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب (ت502هـ)، تحقيق صفوان عدنان الداودي، نشر دار القلم، الدار الشامية، دمشق . بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

45- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد (ت بعد 1158هـ)، تحقيق علي دحروج، نشر مكتبة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

46- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، جار الله (ت538هـ)، تحقيق أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ، 2006م.

47- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني(ت1067هـ)، نشر مكتبة المثنى، بغداد . العراق، 1941م.

48- **لسان العرب**، لابن منظور، محمد بن مكرم، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري (ت711هـ)، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، نشر دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

49- **مجالس القرآن، مُدارسات في رسائل الهدى المنهاجي للقرآن الكريم، من التَّلقي إلى البلاغ**، فريد الأنصاري، نشر دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، 1431هـ، 2010م.

50- **مجلة اللسان العربي، علم الترسيس**، فاضل، عبد الحق، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي، التابع للجامعة الدول العربية، الرباط. المغرب، العدد الخامس.

51- **محاسن التأويل**، القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد (ت1332هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، نشر دار الكتب العلميه، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ.

52- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م.

53- **المحيط في اللغة**، الصاحب بن عباد، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني(ت 385هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى،1414هـ، 1994م.

54- **المستدرك على الصَّحيحين**، الحاكم، أبو عبد الله الحاكم النَّيْسابوري(ت405ه)، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، نشر دار التأصيل، القاهرة . جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1435ه، 2014م.

55- **المستصفى من علم الأصول**، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي(ت505ه)، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: (1413ه/1993م).

56- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت241ه) تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 ه، 2001م.

57- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت261ه)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت .لبنان،(د ت النشر).

58- **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، الأنصاري، فريد (ت1430ه)، دار السلام، الطبعة الأولى، 1431ه، 2010م.

59- **المعجم الأوسط**، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت360ه)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر دار الحرمين، القاهرة .مصر العربية، 1415ه.

60- **المعجم الكبير**، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت360ه)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، 1404ه، 1983م.

61- **معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية**، كحالة، عمر رضا (ت1408هـ)، نشر مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث، بيروت .لبنان، سنة النشر، 1376هـ، 1957م.

62- **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الفكر، دمشق .سوريا، الطبعة الأولى، 1399هـ، 1979م.

63- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت .لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ.

64- **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، الرَّازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الرَّازي، الملقب بفخر الدين خطيب الرَّي (ت606هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت .لبنان، الطبعة الثالثة، 1420هـ.

65- **مفهوم التأويل في القرآن الكريم: دراسة مصطلحية**، فريدة زُمُرُّد، نشر مركز الدراسات القرآنية، التابع للرابطة المحمدية للعلماء . المملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1435هـ،2014م.

66- **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**، الدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق . سوريا، الطبعة الثالثة، 1434هـ،2013م.

67- **مناهل العرفان في علوم القرآن**، الزرقاني، لمحمد عبد العظيم (ت 1367هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ، 1995م.

68- **الموافقات**، الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت790هـ)، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1997م.

69- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط (ت885هـ)، تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي، نشر دار الكتب الإعلامية، دار الكتب العلمية، بيروت.لبنان، 1415هـ، 1995م.